# محددات الطلب على الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية

**دكتور/ ماجد محمد يسري الخربوطلي***

## المستخلص

نموذج إحلال الواردات التى تبنته التجربة التنموية فى مصر مع تزايد الإهمال النسبى للقطاع الزراعى بالإضافة إلى الزيادة السكانية المضطردة وعوامل أخرى أدى إلى تزايد حجم الواردات المصرية عامة والاستهلاكية خاصة، وتزداد حدة المشكلة مع تزايد الاختلال الهيكلى بين الصادرات والواردات مما يتسبب فى وجود عجز دائم ومستمر فى الميزان التجارى المصرى، وبإنتهاج سياسات تحرير سعر الصرف وفقاً لبرنامج الاصلاح الاقتصادى تتزايد فاتورة الواردات وإلتزامات مصر الخارجية خاصة مع ضعف مرونة الطلب المحلى للواردات وعدم وجود بدائل محلية.

لذا وجب تبنى استراتيجية تنموية مناسبة تعتمد على زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلى وزيادة الانتاج والمعروض على أساس من الميزة النسبية وبالاعتماد على رفع مستوى الامكانيات الإنتاجية واصلاح الجانب الهيكلى وبناء هيكل انتاج وفقاً لاحتياجات السوق والموارد المتاحة فى إطار تنظيمى وتشريعى قابل للتنفيذ، مع التأكيد على أهمية دور التخطيط خلال المرحلة المقبلة لاحداث التحول فى إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## Abstract

The import substitution model was adopted by the development experiment in Egypt with increasing relative neglect of the agricultural sector in addition to the steady increase and other factors which led to an increase in the volume of Egyptian imports in general and consumption in particular. The problem becomes more acute with the increasing structural imbalance between exports and imports. By adopting exchange rate liberalization policies, in accordance with the economic reform program, the import bill and Egypt's foreign commitments are increasing, especially with the weakness of the local demand for imports and the absence of local alternatives.

* مدرس الاقتصاد، معهد مصر العالي للتجارة والحاسبات والمنتدب بقسم العلوم الاقتصادية معهد البحوث والدراسات البيئية- جامعة عين شمس

Therefore, an appropriate development strategy should be adopted based on increasing the competitiveness of the local product and increasing the production and supply on the basis of comparative advantage and relying on upgrading the productive potential and reforming the structural aspect and building a production structure according to the needs of the market and the available resources in an enforceable legislative and legislative framework, Planning during the next phase to bring about transformation within the framework of achieving the goals of sustainable development.

**مقدمه:**

تبنت مصر في تجربتها التنموية المخططة خلال الستينيات من القرن الماضي, نموذجاً محدداً للتصنيع هو "نموذج احلال الواردات" استفادة من توفر السوق, واستغناء عن سيطرة الأسواق الخارجية في ظرف دولي مضطرب. ولكن هذه السياسة أدت إلى التركيز على الصناعة التحويلية والإهمال النسبي للزراعة بما فيها الزراعة الغذائية. كما تزايدت الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة لسد حاجة الانتاج المحلي من الصناعات الاستهلاكية التي يركز عليها "احلال الواردات" وخاصة "السلع المعمرة", مع ما يرتبط به ذلك من تبني قيمة مغالى فيها للعملة الوطنية, لخفض تكاليف الواردات.

ولعله من الصعوبة بمكان أن تعثر على استراتيجية متكاملة للصناعة والتجارة في مصر خلال الفترة السابقة على غرار تلك الاستراتيجيات التي صاغتها وطبقتها بعض الدول في جنوب شرق آسيا.

وفي ظل عدم مواكبة الهيكل التصديري للهيكل الاستيرادي, حيث تتفوق قيمة الأخير مسببة عجز دائم ومستمر في الميزان التجاري. وفي ظل عدم اليقين الذى يكتنف الأسواق الدولية تتزايد المخاطر, ويتطلب الأمر ضرورة مراجعة وتقييم التزامات مصر الخارجية بحيث تلبي هذه الالتزامات حماية وطنية للصناعات المصرية وترشيد لهيكل الواردات.

**مشكلة الدراسة:**

تشير البيانات والإحصائيات الى الزيادة المتتالية في قيمة الواردات المصرية والتي يمكن إرجاعها الى عدة اسباب: منها الزيادة المضطردة في السكان والسياسة التوسعية التي اتبعتها الحكومة المصرية من عام 2004 مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو "مقارنة بالفترات السابقة"

مما أدى إلى زيادة قيمة الواردات وارتفاع الميل الحدى للاستيراد. كما ساهمت سلسلة التخفيضات الجمركية التي تمت بدءً من عام 2005 واستمرت خلال الاعوام التالية فى زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض اسعارها النسبية (أثر الاحلال) "Substitution effect". من ناحية أخرى فإن إرتفاع معدلات النمو أدى الى الزيادة في الدخول لدى القطاع العائلي, الأمر الذي أدى بدوره الى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية (المعمرة وغير المعمرة), وهو ما يشار اليه في الادبيات الاقتصادية (بأثر الدخل) "Income effect" . نضف الى ذلك قرار تحرير التعامل بالنقد الاجنبي الذي تم اتخاذه منذ 29 يناير 2003 كان له دور كبير في زيادة المدفوعات عن الواردات السلعية, نظراً لإنخفاض سعر الصرف الجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية مما تسبب في إرتفاع قيمة الواردات في السنوات التالية. كما تشير الدراسات إلى أن هناك درجة عالية من الاحتكار الخاص في أسواق السلع المستوردة, الأمر الذي يؤثر بلا شك على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع.

وتتمثل الاشكالية البحثية للدراسة أنه فى ظل زيادة الميل الى الاستهلاك قد يؤدي ذلك الى تفاقم في العجز المتزايد بميزان المدفوعات خاصة في ظل عجز الايرادات المتولدة من الصادرات عن تغطية احتياجاتها من الواردات, وعلى الرغم من تبني مصر لسياسات الاصلاح الاقتصادي منذ ما يزيد على اربعة عقود الا ان الاقتصاد المصري ما زال يعاني من عجز مزمن في الميزان التجاري السلعي, وسوف تركز الدراسة على المحددات الهامة التي تؤثر على حجم الطلب على الورادات بهدف الوصول الى العوامل التي يمكنها احداث تغير ما في حجم وهيكل الواردات الاستهلاكية في مصر.

## أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من حيث أهمية الموضوع, حيث توجد علاقة تشابكية بين الواردات وأهم المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والاستهلاك والناتج كما تلعب دورا هاماً في تهيئة الظروف المناسبة للنمو, حيث توفر مستلزمات الانتاج والمواد الخام للقطاعات المختلفة كذلك فإن الواردات من السلع الاستهلاكية هامة لتغطية احتياجات المجتمع المتزايدة نتيجة لزيادة الدخول والزيادة السكانية لذلك فان العلاقة بين النمو والواردات علاقة مترابطة حيث تؤدي الزيادة في معدلات النمو الى زيادة الواردات الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية, التي لا يغطيها الانتاج

المحلي, من ناحية اخرى, فإن اي تخفيض في حجم الواردات قد يؤدي الى خفض في معدلات النمو وخاصة السلع الوسيطة والاستثمارية, من هنا كانت اهمية الدراسة للتعرف على المحددات والعوامل التي تؤثر في حجم وهيكل الواردات بالاضافة الى تقدير مرونات الطلب على الورادات من السلع الاستهلاكية, والتي تمثل نسبة مرتفعة من حجم الواردات الكلية وتمثل ضغط على موارد النقد الاجنبي, ولاشك ان قياس العلاقة بين الواردات السلعية والعوامل المؤثرة فيه والمرتبطة معها يفيد في تفسير اتجاهات الواردات ويساعد على رسم السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية بشكل عام والواردات بشكل خاص, كما تنبع اهمية الدراسة في التعرف على اثر كلا من تغيرات سعر الصرف الحقيقي , أثر الدخل, نمو الاحتياطات الدولية من النقد الاجنبي, نسبة السيولة المحلية, على حجم الواردات من السلع الاستهلاكية باعتبارهم من اهم المحددات التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات.

## فروض الدراسة:

- الفرض الأول العدمي: ان استخدام الية سعر الصرف ليس له تأثير جوهري للحد من الواردات الاستهلاكية المصرية.
- الفرض الثاني العدمي : ان السياسات النقدية , والمالية والتجارية التي طبقتها مصر خلال فترة الدراسة ليس لها تأثير جوهري على اداء الواردات المصرية.
- الفرض البديل: تؤثر سياسات توزيع الدخل وزيادة الناتج القومي تأثيراً جوهرياً على حجم وهيكل الواردات المصرية من السلع الاستهلاكية.

## منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الإستقرائي في مجال الدراسة, كما تم الاستعانة بالاسلوب التحليلي ووضع التفسيرات المنطقية وتحليلها واستخلاص النتائج من خلال تحليل البيانات المتاحة. كما تم استخدام الاسلوب الإحصائي والقياسي للتأكد من صحة فرضيات الدراسة وذلك من خلال صياغة نموذج قياس لاختبار الفرض العدم محل البحث. من خلال تطبيق النموذج المقترح على دالة الواردات الاستهلاكية وذلك باستخدام الاساليب التالية:

- اسلوب التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ.
- استخدام نماذج (ARIMA) في التنبؤ بالواردات الاستهلاكية خلال فترة زمنية مقبلة.
- استخدام أسلوب (OLS)

## الحدود المكانية واستخدام اسلوب الزمنية للدراسة:

**الحدود المكانية:** ينصب اهتمام الدراسة في مصر.

**الحدود الزمنية:** يبدأ الأطار الزمني للدراسة من عام 1998 وحتى عام 2016 حيث شهدت تلك الفترة انتهاج سياسات نقدية, ومالية وتجارية يمكن ان يكون لها اثر على حجم الواردات, منها قرارات يناير عام 2003 بتحرير التعامل بالنقد الاجنبي, وحزمة السياسات التوسعية التي اتبعتها الحكومة المصرية من عام 2004, وكذا سلسلة التخفيضات الجمركية بدء من عام 2005 والتي استمرت خلال الأعوام التالية, كما شهدت الفترة ايضا تحقيق معدلات نمو غير مسبوقة كل تلك العوامل دفعتني لاختيار تلك الحقبة الزمنية لقياس أثر تغير كلا من سعر الصرف, الناتج القومي, الاحتياطات الدولية, السيولة المحلية لقياس أثر تلك المحددات على حجم الطلب على الواردات من السلع الاستهلاكية في مصر خلال تلك الفترة.

## 1-محددات الطلب على الواردات:

يقصد بالمحددات "مجموعة العوامل التي يمكنها إحداث تغيير ما في حجم أو هيكل الواردات خلال فترة زمنية معينة" [1].

### 1-1العوامل التي تؤثر في حجم الطلب على الواردات:

#### 1-1-1: الدخل:

يعتبر الطلب على الواردات دالة في الدخل, ويقدر النموذج الكينزي في التجارة ان القيمة المطلقة لمعامل الدخل في دالة الطلب على الواردات لابد ان تكون اقل من الواحد وتفسير ذلك ان زيادة الدخل الحقيقي تؤدي الى زيادة الكمية المطلوبة, كما تشير الدراسات التطبيقية ان العلاقة بين نمو الدخل الحقيقي والواردات ليست طردية بالضرورة, ويمكن للمرونة الدخلية ان تكون سالبة على اساس ان الطلب على الواردات هو فائض الاستهلاك المحلي عن الانتاج المحلي. ومن هذا يمكن القول أن الواردات هي الفرق بين الاستهلاك المحلي والانتاج المحلي فعندما يزيد الدخل الحقيقي فإن الانتاج المحلي لما يمكن استيراده يمكن ان يزيد بأسرع من معدل زيادة الاستهلاك مما يؤدي الى نقص حجم الواردات.

---

([1])فتح الله, محمود رضا, "اقتصاديات الطلب على الواردات" (النظرية- السياسات- منهجية القياس), دار النهضة العربية, 2006

**1-1-2:الاسعار:**

**ويمكن التعبير عن الاسعار في دالة الطلب على الواردات بأحد صورتين:**

أ- الصورة غير المقيدة لدالة الطلب: حيث يجعل الكمية المطلوبة من الواردات دالة في كل من اسعار الواردات, اسعار السلع البديلة المحلية, بالاضافة الى الدخل.

ب- الصورة المقيدة للاشارة والحجم: وهو ما يطلق عليه الاسعار النسبية أي النسبة بين سعر السلعة المستوردة وسعر البديل المحلي لها.

**1-1-3: الصادرات:**

تمارس الصادرات تأثير على الواردات من جانبين: "**الاول**" ان عوائد الصادرات من العملة الاجنبية تستخدم عادة في تكوين احتياطيات تستخدم للانفاق على الواردات, "**الثاني**" ان الصادرات الصناعية عادة ما تحتاج الى مواد خام وسلع وسيطة قد لا تكون متوفرة محلياً الامر الذي يستدعي استيرادها وبالتالي الامر قد يقتضي زيادة الواردات من السلع الوسيطة والمواد الاولية.

**1-1-4: السياسة النقدية:**

كانت اهم ملامح افكار المدرسة النقدية وانصارها هي التركيز الشديد على السياسة النقدية وضرورة تعاظم دورها في النشاط الاقتصادي, وغالي اقتصاديو هذه المدرسة في فاعلية السياسة النقدية وأكدوا على الجوانب النقدية للميزان التجاري, كما نظروا الى الحسابات الجارية والرأسمالية في ميزان المدفوعات على انها نافذة الدولة على العالم الخارجي[1].

وبعد جوهر المنهج النقدي للميزان التجاري هو التأكيد على ان الميزان التجاري هو ظاهرة نقدية.

**1-1-4-1: المعروض النقدي:**

الميزان التجاري عند النقديين دالة في كل من (مستوي الدخل, ومستوي الأسعار, والمعروض النقدي).

(1)Kavous Ardalan, Marist college"The Monetary Approach to Balance of payments: A Review of The seminal long- Run Emperical Research" (USA: The Academy for Economics and Economic Education ،***working paper***, Volume 6, No: 2, 2003).

وبالتالي فإن إختلال التوازن في سوق النقود (العرض والطلب) عامل مؤثر وحاكم في اختلال الميزان التجاري, وهو ما اكد عليه صندوق النقد الدولي من خلال برامج التثبيت والتي تعطي اهمية كبرى لضبط نمو المعروض النقدي[1].

**1-1-4-2: الاحتياطيات الدولية:**

الاحتياطيات الدولية يتم تكوينه من خلال البنك المركزي, وبفرض وجود فائض في الميزان التجاري نتيجة زيادة صادرات دولة ما, ومن ثم يحدث زيادة في الطلب المحلي مما يحدث أثر في زيادة الواردات وينتج عن ذلك نقص في رصيد الاحتياطيات الدولية لتغطية الواردات, وحيث ان الاحتياطيات الدولية احد مكونات المعرض النقدي فإنه بالتالي ينخفض حجم المعروض النقدي للمستوي قبل الزيادة وينتج عن ذلك تدهور في الميزان التجاري, ويتم تغطيته من خلال أرصدة الاحتياطيات الدولية ليعود لمستوى التوازن قبل الفائض في الميزان التجاري[2].

وتعرف الاحتياطيات الدولية لدولة ما بأنها "تلك الاموال السائلة او شبه السائلة والتي تقع تحت تصرف السلطات النقدية لمواجهة اي طارئ في ميزان المدفوعات".

وتشتمل على العناصر الاتية: العملات الاجنبية في خزانة البنك المركزي + رصيد الدولة من الذهب + وحدات حقوق السحب الخاصة + شريحه الاحتياط لدى الصندوق[3].

وتستخدم العديد من المؤشرات الخاصة بتحديد المستوى الامثل للاحتياطيات الدولية والتي يجب الاحتفاظ بها لمواجهة الظروف الطارئة التي يمكن ان يتعرض لها ميزان المدفوعات منها (زيادة الواردات, نقص الصادرات, صعوبة الاقتراض الخارجي..... الخ) ومن ابرز المؤشرات المستخدمة من خلال صندوق النقد الدولي هو مؤشر نسبة السيولة وهو عبارة نسبة الاحتياطيات الدولية الى الواردات وذلك على اساس ان الواردات هي اهم متغير في الميزان التجاري وللصلة الوثيقة بين الواردات ومستويات الانتاج والاستهلاك والاستثمار والنمو الاقتصادي, ويعتقد انصار هذا المؤشر

(1)Hernan Rincon C. "Testing The Short- and- long Run Exchange Rate Effects on Trade Balance: The Case of Colombia", (***USA***: University of IIIinois of Urbana – Champaign, ***Published Paper***, 1998)

(2)Donald S. Kemp, "A Monetary View of The Balance Payments" (Federal Reserve Bank of ST. Louis : Working paper, April 1975)

(3)IMF, "International Reserves: IMF Advice and Country Perspective" (***IMF***: Inde-Pendent Evaluation Office, Draft Issues Paper for an Evaluation. May2011)

ومنهم صندوق النقد الدولي, ان حجم الاحتياطيات الامثل هو الذي يغطي نسبة 30% من قيمة الواردات السنوية او بمعنى اخر يغطي ثلاثة اشهر من الواردات[1].

**1-1-4-3: سعر الصرف:**

ان تأثير تغيرات سعر الصرف الحقيقي في الاجل القصير قد يكون اكبر من تأثير التغيرات في اسعار الواردات على حجم الطلب على الواردات. ويمكن القول بأن تخفيض سعر العملة يؤثر على كمية الواردات من خلال تأثيره على ثلاث متغيرات هامة هي الدخل الحقيقي المتاح, نسبة الاستهلاك المرغوب الى الدخل المتاح, القيمة الحقيقية للسلع المستورده, وأي زيادة في هذه المتغيرات تسهم في زيادة الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية, وتلجأ الدولة عادة الى تخفيض قيمة عملتها مقابل العملات الاخرى في سبيل تشجيع حركه صادرتها وتخفيض واردتها, ولكن قد لا تملك الدولة المرونه الكافية في قطاعتها الانتاجية (مرونه عرض السلع والخدمات القابلة للتصدير) وقد لا تكون في مركز يتيح لها الاستغناء عن واردتها الخارجية (مرونه الطلب الداخلي) [2].

**1-1-5: السياسة المالية والتجارية :**

تنطلق الرؤية الفكرية لصندوق النقد والبنك الدوليين على ضرورة تقديم الدول للتيسيرات الجمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة لخفض نفقات الانتاج بهدف حفز الصادرات وهو ما يتوافق مع متطلبات منظمة التجارة العالمية[3], وتعد مسألة تحرير التجارة الخارجية من الامور التي يأخذها البنك الدولي قيد الاعتبار في برامج التكييف الهيكلي, ويعتقد البنك الدولي ان الرقابة على التجارة الخارجية وخاصة تجاره الواردات من شأنها عزل السوق المحلي عن السوق العالمي, وفي دراسات عديدة للنبك الدولي تم استخدام معدل التعريفة للصادرات والواردات والذي يقترب عادة للصفر- او معدل التعريفة المنخفض- ونظام تحرير التجارة كمترادفين[4].

---

(1)IMF, "Assessing Reserve Adequecy-Further Consideration", (***IMF***: ***IMF policy, Paper, November 2013***)

(2) مرسي, فؤاد, "اقتصاديات النقود" , (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)

(3)Marc Bacchetta&Marion Jansen, "Adjsting to Trade Liberalization- The Role of Policy- Institutions and TWO Discipline s". (***WTO***: ***Special Study***, April 2003)

(4)S.M. Shafaeddin, "Trade liberalization and Economic Refrom In Developing Conutries: Structural or De-Industrialization?, (***Unctad***: ***Discussion Paper*** No. 179, April 2005)

**2-1:العوامل التي تؤثر في التركيب السلعي للواردات:**

**1-2-1:التغيرات الديموجرافية:**

فالنمو السكاني بمعدلات مرتفعة يعني زيادة في الطلب الاستهلاكى, ومع قصور الامكانيات المحلية في عرض كمية من الانتاج لمقابلة هذه الزيادة فان الامر يتطلب الاعتماد على الخارج لاشباع فائض الطلب.

**2-2-1:التنمية الاقتصادية:**

ان تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي الى زيادة في الانفاق الحكومي, يترتب عليها زيادة في دخول الافراد تنعكس في مجال الانفاق الاستهلاكي, فتحدث تغيرا في نمط وسلوك الاستهلاك. كما ان ارتفاع مستوى المعيشة يترتب عليه زيادة في الطلب الاستهلاكي, يقابلها امكانيات انتاجية محدودة وبالتالي يتم الاعتماد على العالم الخارجي لمواجهة النمو المتزايد في الطلب الاستهلاكي.

**3-2-1:هيكل الحماية الجمركية:**

حيث تؤدي التزام الدولة بتخفيض التعريفه الجمركية على سلع او مجموعات سلعيه معينه الى فتح الباب لزيادة الاستيراد من تلك السلع او المجموعات بشكل اكبر من غيرها من السلع التي لم تدخل ضمن التزام الدولة بالتخفيض.

**4-2-1:سياسات توزيع الدخل:**

تؤثر سياسات توزيع الدخل على الواردات من خلال تحيزها تجاه فئة دون الاخرى فاذا كانت تلك السياسات تنحاز لفئة محدودي الدخل. فان الواردات من السلع الغذائية والاستهلاكية بشكل عام سوف ترتفع بالمقارنة بباقي الواردات، اما اذا كانت سياسات توزيع الدخول تنحاز تجاه فئة مرتفعة الدخول من رجال الاعمال والمستثمرين فإن الواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة سترتفع بالإضافة الى ارتفاع الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة.

**3-1:العوامل التي تؤثر في التوزيع الجغرافي للواردات:**

يوجد العديد من العوامل منها التكتلات الاقتصادية, العادات والانماط الشرائية[1], المناخ السياسي السائد والفلسفة الاقتصادية المتبعة, سعر السلع في بلد المنشأ تكاليف النقل, المميزات النسبية والتنافسية للدول.

**الدراسات السابقة:**

**1-دراسة (1975 Khan)** [2]

أعد (Khan) "دراسة عن هيكل وسلوك الواردات في فنزويلا خلال الفترة من 1953 حتى 1972, وتم تحديد الطلب على الواردات في شكل مبسط, بحيث تكون الكمية المطلوبة من الواردات للمجموعة السلعية دالة في كل من سعر السلعة المستوردة بالنسبة لسعر السلعة المحلية البديلة, ومستوي الدخل المحلي الحقيقي وقد وضعت الدالة في شكل لوغاريتمي لتركيز الاهتمام على المرونات وقد أضاف Khan متغيراً صورياً لكل معادلة, حيث فرضت السلطات الفنزويلية خلال تلك الفترة قيوداً كمية على الواردات, وقد اعطت الدراسة نتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية, الا انها اظهرت وجود فرق بين المرونات السعرية والدخلية التجمعية وبين تلك المستنتجة باستخدام المتوسط المرجح للمرونات في الدوال الفردية.

**2-دراسة (1975 Burgess)** [3]:

استهدفت الدراسة اشتقاق وتقدير نموذج للطلب على الواردات بافتراض ان قرار الاستيراد يتخذه المنتجون الذين يحاولون تدنيه التكاليف الخاصة بإنتاج سلع لتلبية الطلب النهائي وقد تم تقدير الدالة بطريقه المربعات الصغرى ذات المرحلتين على بيانات سنوية عن الولايات المتحدة الامريكية تغطي الفترة من 1929 حتى 1969 وتوصلت الدراسة الى ان التغير في مكونات الناتج النهائي تجاه زياده السلع الاستهلاكية وتخفيض السلع الاستثمارية سوف يؤدي الى زياده الطلب على عنصري العمل وتخفيض الطلب على عنصري رأس المال والواردات, وذلك عند مستوى معين لأسعار عوامل الانتاج, وقد استنتج من ذلك ان السياسات المالية التي تخفض من

---

(1)أمين, رفقي محمد: السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية (دراسة قياسية تحليلية), رسالة دكتوراه غير منشوره, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, القاهرة, 1996

(2)Khan, M(1975): "The Structure And Behavior Of Imports Venezuela", ***The Review of Economics And Statistics*** .vol-LVII

(3)Burgess, David F (1974) "A Cost Minimization Approach To Import Demand Equations ***The Review Of Economics And Statistics*** . vol-LVI

تكلفه رأس المال على المنتجين سوف تؤدي كذلك الى زياده الطلب على الواردات, الامر الذي ينعكس سلباً على الميزان التجاري.

**3-دراسة (Grossman 1982)** [1]:

استهدفت الدراسة معرفه امكانية الاحلال فيما بين الواردات من الدول المتقدمة والواردات من الدول الاقل تقدما وبين السلع المنتجة في الولايات المتحده بالنسبة للسوق الامريكية, وذلك لعدد من الصناعات, حيث تم تقدير دوال طلب على الواردات بشكل منفصل للواردات من الدول المتقدمة والواردات من الدول الاقل تقدما, وذلك بالنسبة لاحدى عشر مجموعة سلعية, كل على حده وتفترض الدراسة ان السلعة المنتجة في دوله معينة لا يجوز ان تكون بديلاً تاماً للسلعة المشابهه المنتجة في اي مكان اخر في العالم, وهذا يعني رفض الفرض التقليدي في نظرية التجاره الدولية المعروف باسم قانون السعر الواحد, وقد اعطي النموذج تقديرات معنوية ومتفقة مع النظرية الاقتصادية, وقد لوحظ ان المرونة الدخلية للطلب على الواردات من الدول النامية كانت في الغالب اكبر منها بالنسبة للدول المتقدمة وهو ما اعتبره الباحث اشاره الى الدور الذي يمكن ان تلعبه صناعات الدول النامية في السوق الامريكية مستقبلا ويمكن ان نقول ان النتيجة الاساسية المستمدة من الدراسة هي ان كلا من الواردات في الدول النامية والواردات في الدول المتقدمة تعتبر في اغلب الحالات بديلاً تام نسبياً للسلع المحلية بالرغم من كونها بدائل غير تامة مع بعضها البعض.

**4-دراسة ( Reinhart 1995)** [2]:

وتهدف الدراسة الى الاجابة على ما اذا كان يمكن الاعتماد على تخفيض قيمة العملة لتقليل الاختلال في الميزان التجاري في مجموعة من البلدان النامية الاثني عشر (الكونغو, كينيا, المغرب, هونج كونج, اندونسيا, باكستان, سيرلانكا, الارجنتين, البرازيل, كولومبيا, كوستاريكا, المسكيك), باستخدام منهج التكامل المشترك وتحليل السلاسل الزمنية 1968- 1992 واشارت

(1)Grossman,Gene M. (1982): "Import Competition From Developed and Developing Countries" ***The Review of Economics and Statistics***.vol.51

(2)Reihart, Carmen M. (1995) "Devaluation, Relative Prices,& International Trade Evidence From Developing Countries ***IMF: Staff Paper***, 42.

الدراسة الى إنخفاض مرونه الطلب على الاسعار في معظم الحالات كما اكد على اهمية التقلبات النسبية للاسعار وتأثيرها على التغيرات في الواردات في الاجل الطويل.

**5-دراسة (Tang Tuck 2005)**: [1]

واهتم بدراسة تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري لعدد من الدول الاسيوية (ماليزيا- تايلاند- سنغافوره- اندونسيا- الفلبين) وقد أكدت الدراسة الى ان ماليزيا وسنغافوره فقط تتمتع بتأثير في المدى الطويل وليس هناك دليل على التكامل المشترك لكلا من تايلاند واندونسيا وقد خلص الى ان تخفيض قيمة العملة قد لا يفسر سوي الميزان التجاري لماليزيا.

**6-دراسة (Mah, Jais 2000)**: [2]

وتهدف الدراسة الى توضيح اهمية السياسات التجارية البديلة التي تشجع النمو في الصناعات عاليه التكنولوجيا في كوريا الجنوبية محاولا تقدير الطلب على الواردات من منتجات تكنولوجيا المعلومات في كوريا الجنوبية, حيث تغطي البيانات السنوية الفترة (1980- 1996) وقد خلص أن انخفاض الاسعار الناتج عن تطبيق نظام الرسوم الجمركية على الواردات التكنولوجية من شأنه ان يعزز واردات كوريا الجنوبية من المنتجات عاليه التكنولوجيا.

**7-دراسة (Abdefadil., et al 2010)**: [3]

هدفت الدراسة الى تحليل الاتجاهات الرئيسية الواردات السلع الغذائية والاستهلاكية في مصر خلال فترة 2007-1999 واقتراح سياسات بديلة مختلفة للاستيراد لتقليل حجم الواردات.وانتهت الدراسة الا أن تخفيض قيمة العملة لم توثر على حجم الطلب من الواردات.

---

([1])Tang, Tuck C. (2005) "Revisiting South korea`s Import Demand Be-havior: A Cointegration Analysis*" **Asian Economic Journal***.

([2])Mah, Jais (2000) "An Empirical Examination of The Disaggregated Import Deman for korea- The Case of Information Technology Products "***Journal of Asian Economics***, 11(1)

([3])Abd Elfadil, M. A. Shiha, N. Farid and M. Wahba (2010) "Reducing The Deficitin The Egyption Trade Balance In Order To Contain The Effects Of The Global Economic Crisis On The Egyption Economy" I DSC ***Working Paper***, Cairo, Egypt.

**8-دراسة (Amr n shiha 2012):** [1]

هدفت الدراسة الى الاجابة على السؤال التالي: هل يمكن ان تؤدي سياسات تخفيض القيمة الاسمية للجنه المصري الهادفه الى تخفيض اسعار صرف الحقيقية الى تخفيض حجم الواردات وحجم الانفاق الكلي عليها من النقد الأجنبي بما يرتب الى خفض العجز في الميزان التجاري, وقامت الدراسة بتحليل دوال الطلب على واردات مصر من القرائن والدوال والسلع المعمرة, وذلك باستخدام نماذج تصحيح الخطأ وباستخدام بيانات شهرية للفترة يناير 1995, وحتى ديسمبر 2007 وأوصت الدراسة الى اهمية الا يتم التعامل مع هدف تخفيض الواردات من خلال الاعمار على اليات سوق الصرف الاجنبي, وانما يجب ان يتم التكامل مع هذا الهدف في اطار استراتيجية تهدف الى احياء منظومة الانتاج المحلي والاكتفاء الذاتي من الدواء ومنتجات الصيدلة.

**9-دراسة البنك المركزي المصري (1992)** [2]:

اهتمت الدراسة بقياس دالة الطلب على الواردات في مصر بهدف التعرف على سلوكيات الاقتصاد فيما يتعلق بالاستيراد وذلك خلال الفترة (1975- 1992) وقد افترضت الدراسة ان الواردات تتوقف على عاملين هما مستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي معبراً عنه بالناتج القومي الاجمالي بالاسعار الثابتة, ومستوى الاسعار النسبية للواردات, اي اسعار الواردات منسوبة الى اسعار السلع المحليه البديلة, وقد استخدمت الدراسة سعر الصرف كبديل للاسعار النسبية للواردات, وقد دلت النتائج على انخفاض مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف, اذا كان نتيجها 0.3 وهو ما يشير الى انخفاض تأثير سعر الصرف على الواردات الامر الذي يتفق مع طبيعه مكونات الواردات التي تشكل السلع الاستهلاكية والوسيطة الجزء الاكبر منها.

---

([1])Shina, Amr n, Co-Integration Analysis For Egypt`s Import Demand for Food And Major Consumer Goods: Can Devaluation Work?
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، عدد اكتوبر، 2012

([2])البنك المركزي المصري, "اداء الواردات والسياسات المؤثرة فيه خلال الفترة 82/81- 92/91 المجله الاقتصادية, المجلد الثاني والثلاثون, العدد الرابع, 1992.

**10-دراسة فاديه عبد السلام (1993)** [1]:

تهدف الدراسة الى الكشف عن اثر تخفيض قيمة الجنيه المصري, وكذلك تحرير الصرف الاجنبي على الواردات في مصر, وقد استخدمت لذلك نموذج تدفق الواردات الذي يقع ضمن نماذج التجاره الموجهة بالطلب, ويقدر بالشكل اللوغاريتم الخطي, ويعتمد على افكار كلا من Takacs و Wilson ولكن بشكل اكثر تفصيلا ويعتبر النموذج ان حجم الواردات في الاجل الطويل يعتمد على مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي, والسعر بالعملة الاجنبية للسلع المستوردة, سعر بدائل الواردات بالعملة المحلية, وسعر صرف الدولار معبراً عنه بوحدات من العملة المحلية, وقد أشارت نتائج الدراسة الى ان تخفيض سعر صرف الجنيه المصري الحقيقي لم يؤثر بفاعلية على الطلب على الواردات حسب مجموعتها. حيث تسجل قيم مرونات الطلب بالنسبة لتغيرات سعر الصرف للجنيه قيماً اكبر من الواحد الصحيح في الأجل القصير الأ انها اقل من الواحد الصحيح في الأجل الطويل.

**11-دراسة اجلال العقيلي (1993):** [2]

واستهدفت الدراسة استعراض وتحليل سياسات سعر صرف الجنيه المصري وتحليل وقياس أثر التغيرات في سعر صرف الجنيه المصري على الصادرات المصرية المنظورة وغير المنظورة, والتعرف على أثر التغيرات في سياسة سعر الصرف على الورادات المصرية.

وانتهت الى اهمية بعض الاجراءات الهامة لمواجهة التكتلات الدولية في ظل سياسة التحرير الاقتصادي, كذلك كشفت الدراسة عن تأثير تخفيض قيمة الجنيه والاثار المتوقعة لتحرير الصرف الاجنبي على الواردات, واشارت النتائج الكمية الى ان تخفيض سعر الصرف للجنيه المصري الحقيقي لم يؤثر بفاعلية على الطلب على الواردات.

---

([1])عبد السلام, فاديه محمد: "الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على الواردات المصرية", ***مذكرة داخلية, معهد التخطيط القومي***, القاهرة, 1993.

([2])العقيلي, إجلال راتب: "الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات", ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومي***, المجلد (1) العدد 201, 1993.

**12-دراسة محمد منير الطوخي (1997):** [1]

هدفت الدراسة الى تقدير الطلب على الواردات في مصر, وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1967-1996 بغرض التعرف على مدى أهمية الاسعار النسبية والدخل الحقيقي في تحديد الطلب على الواردات في مصر, وقياس مرونات الطلب السعرية والدخلية للواردات قصيرة وطويلة الاجل في مصر, وتم استخدام الخلفية النظرية لدالة الطلب على الواردات وصياغة النموذج الرياضى لدالة الواردات وتقدير النموذج واختبار النتائج ولقد توصلت الدراسة الى أن انخفاض مرونه السعر النسبي للطلب على الواردات ويشير ذلك الى عدم مرونه الطلب على الواردات فى مصر بالنسبة للسعر النسبى له.

**13-ايمان حسن علي (2001):** [2]

دراسة مقارنة استهدفت تقدير دالة الطلب على الواردات في مصر وماليزيا واندونسيا باستخدام بيانات سلسلة زمنية سنوية للفترة 1980-1998 وذلك بهدف قياس مرونات الطلب السعرية والداخلية للواردات لهذه الدول والتعرف على مدى اهمية سعر الصرف الناتج المحلي الاجمالي في تحديد الطلب على الواردات وانتهت الدراسة الى ان العلاقة بين سعر الصرف والواردات في مصر لا تتفق مع النظرية الاقتصادية ويمكن ان يرجع ذلك الى عدم واقعية سعر الصرف, كما اتضح عند تحليل هيكل الواردات من الصناعات التحويلية, ان معظمها سلع غير داعمة للتنمية في الاقتصادية في مصر.

**14-محمود رضا فتح الله (2006):** [3]

تطرقت الدراسة الى العوامل والسياسات التى تؤثر في حجم الواردات وكل من تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي, وتم تقدير صيغ مختلفة لدوال الطلب على الواردات على المستويين التجمعي والتفصيلي باستخدام ست مجموعات سلعية, وقد غطت الدراسة الفترة من (1974-1998), وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج الهامة منها ان سياسة الاحلال محل الواردات

---

([1])الطوخي, محمد منير."الطلب على الواردات في مصر (1967-1996)" , المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة واداره الاعمال, جامعة حلوان, العدد الثاني, 1996.

([2])علي, ايمان حسن:" الواردات في الدول النامية للفترة (1980- 2000)" المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجاره الخارجية, مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة, كلية التجارة- واداره الاعمال جامعة حلوان- مايو 2004.

([3])فتح الله, محمود رضا: "اقتصاديات الطلب على الواردات "النظرية- منهجية البحث- السياسات", رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة, 6-20

والاستراتيجية الصناعية المصاحبة لها لم تؤد الى خفض مطلق للواردات, وانما عملت على تغير تركيبها السلعي بحيث تحل الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج محل الواردات من السلع الاستهلاكية.

كما اظهر تقدير مرونات الطلب على الواردات في مصر المستوى التجمعي لنتائج تتفق مع ما توصلت اليه عدد من الدراسات السابقة عن الورادات في مصر من انخفاض في المرونات السعرية المقدره عن مثيلاتها من المرونات الدخلية.

**15-دراسة (سامح مظهر (2010)** [1]: بعنوان "سياسات سعر الصرف واثرها على نمط الواردات المصرية خلال الفترة (2007/1982), نموذج قياسي- لتقدير داله الطلب على الواردات الوسيطة والاستهلاكية".

أهتمت الدراسة بأثر سياسات سعر الصرف على الواردات وعلى العجز في الميزان التجاري والوقوف على محددات العلاقة التأثيرية ما بين سعر الصرف والواردات السلعية وتوصلت الدراسة الى ان سياسات سعر الصرف تؤثر تأثيراً جوهرياً على الواردات السلعية المصرية.

**التعقيب على الدراسات السابقة:**

تبين من العرض السابق ان معظم الدراسات قد تناولت اثر سياسات سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة على حجم الواردات الاجمالية كما اهتمت بتقدير نماذج للطلب على الواردات باستخدام منهج المرونات ولم يتطرق الا القليل حول دراسة اختلاف الاستجابة بين المجموعات السلعية بالنسبة للتغير في اسعار الواردات واسعار الصرف, كما لم يهتم معظم الدراسات بباقي المحددات والعوامل المؤثرة في حجم الطلب على الواردات حيث لم تحظى على نفس القدر من الاهتمام وعلى الرغم من ان كثير من الادبيات تركز على الطلب الكلي للواردات على المستوي التجمعي او التفصيلي للمجموعات إلى ان القليل من الدراسات التي تهتم بدراسة الطلب على الواردات على المستوى السلعى وذلك- حسب علم الباحث- وبناء على ما سبق فقد حاول الباحث التطرق الى اهم بنود الواردات التي نسعى الى تخفيضها وهي الواردات الاستهلاكية من خلال تحليل اثر عدد من اهم محددات الطلب على المستوي التجمعي للسلع الاستهلاكية وعلى المستوى التفصيلي لعدد

[1]مظهر, سامح: "سياسات سعر الصرف واثارها على نمط الواردات المصرية خلال الفترة (2007/1982) نموذج قياسى لتقدير دالة الطلب على الواردات الوسيطة والاستهلاكية", رسالة دكتوراه, كلية تجاره, جامعة عين شمس, (2010).

"6" مجموعات من الواردات للسلع المعمرة وغير المعمرة باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة من (1998-2016).

## 2- تطور قيمة الواردات المصرية حسب التوزيع القطاعي خلال فترة الدراسة:

**جدول رقم (1)**

| التوزيع القطاعى للواردات المصرية | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خلال الفترة من 1999/1998- 2016/2015 | | | | | | | | | | |
| القيمة بالمليار دولار | | | | | | | | | | |
| السنوات | اجمالى الواردات | معدل النمو% | المواد الخام | معدل النمو% | السلع الوسيطة | معدل النمو% | السلع الاستثمارية | معدل النمو% | السلع الاستهلاكية | معدل النمو % |
| 1999/1998 | 17.007 | — | 2.346 | — | 5.341 | — | 5.574 | — | 2.901 | — |
| 2000/1999 | 17.860 | 5.02 | 2.688 | 14.03 | 4.209 | 14.96 | 3.638 | 34.8 | 2.995 | 3.11 |
| 2001/2000 | 16.441 | 7.95 | 3.679 | 36.9 | 3.972 | 5.48 | 3.696 | 1.6 | 2.864 | -4.35 |
| 2002/2001 | 14.637 | 10.98 | 3.176 | 13.63 | 3.702 | 5.13 | 3.022 | -18.6 | 2.779 | -2.97 |
| 2003/2002 | 14.820 | 1.25 | 2.689 | -15.46 | 4.395 | 18.65 | 3.178 | 4.97 | 2.592 | -6.73 |
| 2004/2003 | 18.286 | 23.39 | 3.165 | 17.91 | 5.247 | 19.37 | 3.506 | 10.41 | 2.930 | 13.04 |
| 2005/2004 | 24.192 | 32.3 | 4.326 | 36.7 | 7.214 | 37.6 | 4.483 | 28 | 3.201 | 9.22 |
| 2006/2005 | 30.441 | 25.83 | 5.175 | 19.68 | 9.242 | 28.16 | 7.060 | 5.7 | 3.530 | 10.320 |
| 2007/2006 | 38.308 | 25.99 | 5.646 | 9.09 | 11.325 | 22.51 | 9.012 | 27.6 | 5.281 | 49.61 |
| 2008/2007 | 52.771 | 37.78 | 9.682 | 71.6 | 16.838 | 48.68 | 10.418 | 15.6 | 8.518 | 61.3 |
| 2009/2008 | 50.342 | -4.61 | 6.464 | -33.2 | 16.653 | -1.07 | 10.268 | -1.44 | 9.601 | 12.71 |
| 2010/2009 | 48.993 | -2.68 | 5.545 | -14.25 | 16.264 | -2.35 | 10.022 | -2.4 | 12.250 | 27.590 |
| 2011/2010 | 54.095 | 10.42 | 7.778 | 40.26 | 15.804 | -2.83 | 10.419 | 3.9 | 12.273 | 0.17 |
| 2012/2011 | 59.210 | 9.47 | 8.101 | 4.25 | 16.894 | 6.9 | 9.649 | -7.04 | 13.661 | 11.31 |
| 2013/2012 | 57.682 | -2.57 | 8.264 | 1.98 | 15.984 | -5.39 | 9.835 | 1.97 | 12.939 | -5.29 |
| 2014/2013 | 60.181 | 4.34 | 8.012 | -3.01 | 17.918 | 12.31 | 8.785 | -10.69 | 13.307 | 2.98 |
| 2014/2015 | 61.305 | 1.42 | 8.512 | 6.25 | 16.480 | -7.900 | 10.351 | 17.89 | 14.351 | 7.85 |
| 2016/2015 | 56.310 | -8.14 | 6.090 | -28.400 | 14.686 | -10.9 | 12.025 | 16.14 | 13.135 | -8.48 |

**المصدر**: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من خلال بيانات:

البنك المركزى المصرى، أعداد متفرقة، النشرة الإحصائية الشهرية قطاع البحوث الاقتصادية.

- معدل نمو الواردات تم احتسابه بواسطة الباحث.

تدلنا البيانات الواردة بالجدول رقم (1) على تزايدا كبيراً في قيمة الواردات, حيث بلغت عام 2016 حوالي 56.3 مليار دولار مقابل 17 مليار دولار عام 1999, وقد استمر الاتجاه التصاعدي على نحو الزيادة خلال الفترة, وان لم يكن على وتيره واحده, وتشير معدلات النمو السنوي للواردات خلال فترة الدراسة الى تحقيق أعلى معدلات نمو للواردات اعوام 2005, 2006, 2008 حيث

سجلت 32.3%, 25.8%, 37.7%, على الترتيب والتي يمكن ارجاعها الى السياسات التوسعية التي اتبعها الحكومة المصرية عام 2004.

وقد ادي ذلك الى زيادة حجم الواردات بصفه عامة, وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك خاصة حيث بلغ معدل النمو للسلع الاستهلاكية 49.6% 61.3% اعوام 2007, 2008 على التوالي والذي يمكن تفسيره بانار سلسلة التخفيضات الجمركية التي تمت بدءً من عام 2005, واستمرت خلال الاعوام التالية: وهذا بدوره ادي الى زياده الطلب على الواردات نتيجة انخفاض اسعارها النسبية أثر الاحلال (Substitution effect) من ناحية اخرى فإن ارتفاع معدلات النمو ادي الى زياده في الدخول لدى القطاع العائلي, الامر الذي ادي بدوره الى زياده الطلب على السلع الاستهلاكية (معمرة وغير معمرة) وهو ما يشار اليه في الادبيات الاقتصادية بأثر الدخل (Income effect) وبصفة عامة حققت الواردات سواء على المستوى الاجمالي او على مستوى المجموعات, السلع الوسيطة, المواد الخام, السلع الاستثمارية او الاستهلاكية) معدلات نمو موجبه وذلك الى حدوث الازمه المالية العالمية عام 2008 والتي اثرت على الولايات المتحده الامريكية الاتحاد الاوروبي وهما من الشركاء التجاريين الرئيسين لمصر وجاءت بمردود إيجابي على الميزان التجاري نتيجة لانخفاض اجمالي قيمة الواردات 52.7 مليار عام 2008 الى 50.3, 48.9 مليار دولار اعوام 2009, 2010 على التوالي بمعدل نمو سلبي بلغ (4.61%), (2.68%).

وقد كان لاحداث ثوره يناير 2011 تداعيات سلبية أيضاً على الميزان التجاري, حيث زادت تكلفة الواردات نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل العملات الاجنبية, وبالتالي ارتفعت قيمة فاتوره الواردات, بالاضافة الى زياده معدل النمو في الواردات من المواد الخام وبخاصة السلع البترولية وبلغت اجمالي الواردات 59.2 مليار دولار عام 2011/ 2012 مقابل 48.9 مليار للعام 2010/2009 بمعدل نمو تجاوز 21% خلال الفترة بين العاميين المذكورين.

## 1-2-هيكل الواردات المصرية وفقاً للمجموعات السلعية:

**جدول رقم (2) تطور الهيكل النسبي للواردات السلعية المصرية**

**خلال الفترة (1999/1998- 2016/2015)**

| خلال | مواد خام % | السلع الوسيطة % | السلع الاستمارية% | السلع الاستهلاكية% |
|---|---|---|---|---|
| **1999 /1998** | **13.7** | **31.4** | **32.7** | **%17.06** |
| **2000 /1999** | **15.05** | **23.57** | **20.37** | **16.77** |
| **2001 /2000** | **22.38** | **24.16** | **22.48** | **17.42** |
| **2002/ 2001** | **21.7** | **25.3** | **20.65** | **18.99** |
| **2003 /2002** | **18.15** | **29.66** | **21.45** | **17.49** |
| **2004 /2003** | **17.31** | **28.7** | **19.18** | **16.03** |
| **2005 /2004** | **17.89** | **29.82** | **18.53** | **13.24** |
| **2006 /2005** | **17** | **30.36** | **23.2** | **11.6** |
| **2007/ 2006** | **14.74** | **29.57** | **23.53** | **13.79** |
| **2008 /2007** | **18.35** | **31.91** | **19.75** | **16.15** |
| **2009 /2008** | **12.84** | **33.08** | **20.4** | **19.08** |
| **2010/ 2009** | **11.32** | **33.2** | **20.46** | **25.01** |
| **2011 /2010** | **14.38** | **29.22** | **19.26** | **22.69** |
| **2012/ 2011** | **13.69** | **28.54** | **13.6** | **23.08** |
| **2013 /2012** | **147.33** | **27.71** | **17.05** | **22.44** |
| **2014 /2013** | **13.32** | **29.78** | **14.6** | **22.12** |
| **2015/ 2014** | **13.89** | **26.89** | **16.89** | **23.41** |
| **2016 / 2015** | **10.82** | **26.08** | **21.36** | **23.33** |

**المصدر**: ثم اعداد الجدول بواسطة الباحث من بيانات البنك المركزي المصري, قاعده بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, وزارة التجارة والصناعة, "قطاع السياسات والبحوث الاقتصادية

تشير بيانات الجدول رقم (2) الى تزايد الوزن النسبي للسلع الاستهلاكية كنسبة من اجمالي الواردات من 17.06% عام 1999/1998 الى 23.3% عام 2016/2015 في حين تذبذبت الاهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة خلال فترة الدراسة صعوداً وهبوطاً وان كان انخفض الوزن النسبي من 31.4% عام 1999/1998 الى 26.8% عام 2016/2015 كما شهدت الواردات من السلع الرأسمالية تراجعاً ملحوظاً بالنسبة لاجمالي الواردات حيث تراجعت من 32.7% عام 1998/ 1999 الى 21.36% عام 2016/2015, كما انخفض الوزن النسبي للمواد الخام بالنسبة لاجمالي الواردات المصرية 13.7% عام 1999/1998 لتصل

إلى10.82% عام 2016/2015 كما نلاحظ اختلاف الترتيب بين المجموعات خلال الفترة فجائت السلع الوسيطة في المرتبة الاولي تليها السلع الاستثمارية ثم المواد الخام, فالسلع الاستهلاكية في المرتبة الاخيرة وذلك خلال الفترة 2009/1998 في حين شهدت الفترة 2016/2010 اختلاف في الترتيب واختلف السلع الوسيطة الترتيب الاول في وتقدمت السلع الاستهلاكية في المرتبة الثانية على حساب تراجع السلع الاستثمارية للمركز الثالث تليها المواد الخام في المركز الرابع من حيث التوزيع النسبي لهيكل الواردات وقد يمكن تفسير ذلك الاختلاف نتيجة للاحداث السياسة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد ثوره يناير 2011 وما تلاها مما اثر على تراجع الاستثمار بصفه عامة وبخاصة الاستثمار الصناعي في حين تزايدت المدفوعات عن الواردات من السلع الاستهلاكية نتيجه لانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصري متأثراً بأرتفاع معدلات التضخم من ناحية, وبانخفاض قيمة سعر صرف الجنيه امام العملات الاجنبية, ومع فقد الجنيه المصري دوره كمخزن و مستودع للثروه قد يزيد ذلك من الميل للاستهلاك على حساب الادخار والاستثمار.

**جدول رقم (3)**

تطورقيم الواردات من السلع الاستهلاكية فى مصر

خلال الفترة من 1999/1998- 2015-2016 القيمة بالمليار دولار

| خلال | اجمالى السلع الاستهلاكية | معدل النمو% | السلع المعمرة | معدل النمو% | السلع غيرالمعمرة | معدل النمو% |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1999/1998 | 2.901 | —— | 0.582 | —— | 2.319 | —— |
| 2000/1999 | 2.995 | 3.11 | 0.603 | 3.61 | 2.392 | 3.15 |
| 2001/2000 | 2.864 | -4.35 | 0.681 | 12.94 | 2.183 | -8.79 |
| 2002/2001 | 2.779 | -2.97 | 0.749 | 9.90 | 2.030 | -6.88 |
| 2003/2002 | 2.592 | -6.73 | 0.759 | 1.3 | 1.833 | -9.71 |
| 2004/2003 | 2.930 | 13.04 | 0.854 | 12.5 | 2.076 | 13.26 |
| 2005/2004 | 3.201 | 9.22 | 1.052 | 23.19 | 2.149 | 3.52 |
| 2006/2005 | 3.530 | 10.320 | 0.983 | -5.56 | 2.547 | 18.7 |
| 2007/2006 | 5.281 | 49.61 | 1.326 | 34.9 | 3.955 | 55.50 |
| 2008/2007 | 8.518 | 61.3 | 2.374 | 7.9 | 6.144 | 55.45 |
| 2009/2008 | 9.601 | 12.71 | 2.040 | -14.07 | 7.560 | 23.07 |
| 2010/2009 | 12.250 | 27.590 | 3.337 | 63.58 | 8.913 | 17.9 |
| 2011/2010 | 12.273 | 0.17 | 2.865 | -14.15 | 9.408 | 5.5 |
| 2012/2011 | 13.661 | 11.31 | 2.990 | 4.55 | 10.670 | 13.5 |
| 2013/2012 | 12.939 | -5.29 | 3.202 | 7.09 | 9.737 | -8.75 |
| 2014/2013 | 13.307 | 2.98 | 3.586 | 12 | 9.720 | 0.11 |
| 2014/2015 | 14.351 | 7.85 | 4.364 | 21.7 | 9.986 | 2.88 |
| 2016/2015 | 13.135 | -8.48 | 3.378 | -22.6 | 9.757 | 0.14 |

**المصدر**: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من خلال بيانات:

البنك المركزى المصرى، أعداد متفرقة، النشرة الإحصائية الشهرية قطاع البحوث الاقتصادية.

- معدل نمو الواردات تم احتسابه بواسطة الباحث.

## جدول رقم (4)

## بعض من أهم المؤشرات الاقتصادية فى مصر

## خلال الفترة من (1998 – 2016)

| بعض من أهم المؤشرات الاقتصادية للتجارة الخارجية فى مصر | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| خلال الفترة(1998 – 2016 ) | | | | | | | | |
| خلال | الناتج المحلى الإجمالى بالاسعار الجارية (بالمليار جنيه) | معدل نمو الناتج المحلى % | معدل نمو السيولة المحلية (m2) | السيولة المحلية/الناتج المحلى الإجمالى | عدد السكان بالمليون | متوسط نصيب الفرد بالجنيه | صافى الاحتياطات الدولية (بالمليون دولار ) | عدد شهور الواردات |
| 1998/1999 | 307.6 | 6.11 | —— | —— | 62 | 4961 | 14480 | 10.8 |
| 1999/2000 | 340.1 | 5.37 | 8.8 | 75.06 | 63.3 | 5373 | 15130 | 10.2 |
| 2000/2001 | 358.7 | 3.54 | 11.6 | 78.74 | 64.7 | 5544 | 14044 | 10.4 |
| 2001/2002 | 378.9 | 3.37 | 15.4 | 84.82 | 66 | 5741 | 14147 | 11.6 |
| 2002/2003 | 417.5 | 3.19 | 16.9 | 92.04 | 67.9 | 6149 | 14809 | 12 |
| 2003/2004 | 485.3 | 4.09 | 13.2 | 89.63 | 69.3 | 7003 | 14781 | 9.7 |
| 2004/2005 | 538.5 | 4.47 | 13.6 | 91.71 | 70.7 | 7617 | 19302 | 9.6 |
| 2005/2006 | 617.7 | 6.84 | 13.5 | 90.72 | 72.2 | 8555 | 22931 | 9 |
| 2006/2007 | 744.8 | 7.09 | 18.3 | 88.98 | 73.6 | 10120 | 28559 | 8.9 |
| 2007/2008 | 895.5 | 7.16 | 15.7 | 85.52 | 75.2 | 11908 | 34572 | 7.9 |
| 2008/2009 | 1042.2 | 4.69 | 8.4 | 79.76 | 76.9 | 13553 | 31310 | 7.5 |
| 2009/2010 | 1206.6 | 5.15 | 10.4 | 76.04 | 78.7 | 15332 | 35221 | 8.6 |
| 2010/2011 | 1371.1 | 1.76 | 10 | 73.58 | 80.5 | 17032 | 26564 | 5.9 |
| 2011/2012 | 1674.7 | 2.21 | 8.4 | 69.46 | 82.5 | 20299 | 15534 | 3.1 |
| 2012/2013 | 1860.4 | 2.7 | 18.4 | 69.67 | 84.6 | 21991 | 14936 | 3.1 |
| 2013/2014 | 2130 | 3.6 | 17 | 71.2 | 86.8 | 24539 | 16687 | 3.3 |
| 2014/2015 | 2443.9 | 3.9 | 16.4 | 72.24 | 89 | 27450 | 20082 | 3.9 |
| 2015/2016 | 2708.3 | 4.3 | 18 | 77.34 | —— | —— | 19041 | 4.1 |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بواسطة الباحث من خلال بيانات:

البنك المركزى المصرى، قاعدة بيانات البنك الدولى

- معدل نمو الواردات تم احتسابه بواسطة الباحث.

## 2-2-أثر السياسات النقدية والمالية والتجارية على اداء الواردات المصرية:

السياسة التجارية هي مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها للدوله للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف[1] او هي السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة وبالتالي فهي[2] مجموعه الاساليب والاجراءات التي تضعها وتطبقها الدوله في مجال التجاره الخارجية تحقيقاً لاهداف معينه وقد تشترك بعد الادوات في تبعيتها لاكثر من سياسه, فسياسة سعر الصرف من صميم السياسه النقدية ولكنها احد ادوات السياسه التجارية, كذا الاحتياطيات الدوليه تلعب دورا هاما في التجاره الخارجيه ولكن عبئها يقع على السياسه النقدية, كذلك السياسه الجمركيه هي احد ادوات السياسه الماليه ولكنها في ذات الوقت اليه هامه للسياسة التجاريه وغير ذلك.

### 2-2-1 السياسة المالية والتجارية:

(1)عبد المولى, السيد: التشريعات الاقتصادية, دار النهضة العربية, القاهرة, 1992

(2)عبد المولى, السيد: الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية (اشارة خاصة لمصر) دار النهضة العربية 2003

**1-1-2-2السياسه الجمركيه:**

ان التعريفة الجمركية يمكن ان تكون اداه مرونة وفعاله تلعب دورا هاماً في اداره النشاط الاقتصادي والاجتماعي, وقد لعبت السياسة الجمركية في مصر دورا هاما في مراعاه البعد الاجتماعي من خلال اتاحه السلع الاستراتيجية والحيوية بأسعار منخفضه واعفائها كما عملت على حفز الصناعة المحلية وتشجيع توطنها وتوفير معدلات مرتفعة للحماية[1].

الا انه مع التطورات العالمية والاقليمية ووفقاً للالتزام بمقررات منظمة التجارة العالمية كان لابد من تغيير النظرة فى دور ووظيفه السياسة الجمركية من السياسة الحمائيه الى سياسه الحرية الاقتصادية ولتحقيق هذه الاهداف تم وضع هيكل تعريفه جمركية يتسم بالوضوح والبساطة والنزول بهيكل الفئات الجمركية من (29) فئة الى (6) فئات فقط في سبتمبر 2004 حيث اعلن وزير المالية التعريفة الجمركية الجديده بموجب القرار الجمهوري رقم (300) لعام 2004[2] وقد تم صياغه التعريفة الجمركية بحيث يتم القضاء على التشوهات السابقة وايضا بهدف تخفيض المتوسط العام للتعريفه الجمركية حيث شملت معظم المواد الخام والسلع الرأسمالية وايضا مجموعه اعفاءات للسلع الأساسية والاستراتيجية بالإضافة الى تخفيضات على عدد من السلع الاستهلاكية, وقد حققت تلك التخفيضات وما تلاها الأتاحه للسلع الأساسية والاستهلاكية لمحدودي الدخل بأسعار منخفضه, كما تغير مفهوم السلع الكماليه واصبح جزء منها يدخل نطاق السلع الأساسية كالسيارات وذلك تمشياً مع التطور العالمي في المنظومه الاستهلاكيه وعلى الرغم من ذلك فان المتوسط العام البسيط لمعدلات التعريفيه الجمركية خلال الفترة يظل اعلى من المتوسط السائد لدى الدول النامية اعضاء WTO[3].

والواقع ان مصر في اطار تعديل سياستها الجمركية تكاد تكون قد تخلصت من الانماط التقليدية للسياسة الجمركية التي كانت قائمة على الحواجز غير الجمركية والعوائق غير المتصلة بالتعريفه

---

([1])العقيلى, اجلال راتب: "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات" ***معهد التخطيط القومي, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*** رقم (230), اكتوبر 2011

([2])قانون رقم (300) لسنه 2004, التعريفه الجمركية, وزارة المالية, سبتمبر 2004

([3])حلمي, امينه: "اثر تحرير التجارة على الايرادات الحكومية في مصر", ***المركز المصري للدراسات الاقتصادية***, ***ورقه عمل*** رقم (101), ابريل 2005.

وان كان هناك استثناءات في اطار السياسة التجارية المصرية[1], مثل التعريفات التفصيلية التي تمنح على اساس تبادلي للأسواق الاوروبية وبعض الاسواق العربية, وذلك بموجب اتفاقيات ثنائية أو الاعفاءات والامتيازات مثل اعفاء الواردات للمناطق الحرة او واردات وزارة الدفاع.....الخ, وان كانت هناك بعض القيود والمحظورات ولكن في اطار الحماية البيئية او الصحية أو الامنية من خلال الاجهزة الرقابية سواء على الجودة او تدابير الصحة والصحة النباتية او الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

ان ازالة القيود الجمركية وخفض وترشيد التعريفه الجمركية على مراحل, يهدف في الاساس الى رفع كفاءة تخصيص الموارد, ومع زيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي ستتطلب مزيد من الإتساق في هيكل التعريفه الجمركية, وعلى الرغم من انخفاض معدل الحماية بالنسبة للقطاعات الاساسية وهي الصناعة والزراعة والتعدين, الا انه ما زال هناك تفاوت كبير في نمط الحماية بين الانشطة المختلفة فنجد مثلا صناعات المعادن والكيماويات تخطي بمستوى حماية يقل عن صناعة الملابس والاحذية, الا ان ذلك قد يعود بالنفع على المستهلك من ناحية والى محاولة المنتجين رفع كفاء ثم من ناحية اخرى وذلك لتعرضهم للمنافسة العالمية.

من ناحية اخرى فقد قامت الحكومة المصرية يدمج مبادئ منظمة التجارة العالمية الخاصة بالتقييم الجمركي ضمن الاجراءات الجمركية, وتم اصدار القانون رقم 15 لسنة 2004 بشأن تفعيل نظام التوقيع الالكتروني والذي من شأنه تسهيل لعديد من الاجراءات في الجمارك كما خفضت مصر كافه الرسوم الجمركية على الواردات من الاتحاد الاوروبي وفقاً للالية المتفق عليها ضمن بنود اتفاقية الشركة الاوروبية, كما ازالت الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول الاعضاء في الكوميسا. كل تلك الاجراءات قد ادت الي زيادة الطلب على الواردات نتيجة انخفاض اسعارها النسبية مقارنة بالمنتجات المحلية المماثلة.

[1]منظمة التجارة العالمية, جهاز مراجعة السياسات التجارية, تقرير مراجعة السياسة التجارية لمصر, 1999

**2-2-2اثر السياسة النقدية:**

تشكلت اهداف السياسة النقدية خلال فترة الدراسة على عناصر رئيسية اهمها توفير التمويل اللازم لتنمية الاقتصاد القومي, تجنب اصابة الاقتصاد بالركود او التضخم من خلال ادارة المعروض النقدي بالاضافة الى اصلاح نظام سعر الصرف وقد لعبت ادوات السياسة النقدية من خلال الائتمان المصرفي, سعر الفائدة على الايداع, سعر الاقراض, سعر الخصم, الاحتياطي القانوني, وكذا سياسة سعر الصرف دوراً في التأثير على التجاره الخارجية (الصادرات والواردات).

**1-2-2-2 السيولة المحلية:**

تتكون السيولة المحلية (M2) من النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع لدى البنوك سواء كانت بالعملة المحلية او بالعملة الاجنبية, وقد حاول البنك المركزي تحقيق احد اهدافه وهي الاستقرار في الاسعار من خلال الموائمة بين المعروض النقدي والطلب مع الاخذ في الاعتبار معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي, وقد شهدت فترة الدراسة نمواً للسيولة المحلية كما موضح من بيانات الجدول رقم (4) حيث وصل اعلي معدل لنمو السيولة الى 18.3%, 18.4% اعوام 2006, 2012, على التوالي.

**2-2-2-2 سياسة سعر الصرف:**

تميزت فترة الدراسة بكثرة التغير في اجراءات وسياسات سعر الصرف, خلال المرحلة الاولى من الدراسة (1998-2003) وقد شهد الاقتصاد المصري مجموعة من الازمات الدولية منها ازمه دول جنوب شرق اسيا واحداث سبتمبر 2001, وأثرت تلك الاجراءات سلبا على تدفق الاستثمارات الاجنبية, لذا تميزت تلك المرحلة بزيادة الضغوط على سعر صرف الجنيه نتيجة لزيادة الطلب على النقد الاجنبي مما اثر على الاحتياطات الدولية واعلنت الحكومة سياسة تحرير سعر الصرف في عام 2003 مما ترتب عليه ارتفاعاً مستمراً في سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المرحله الثانية: (2004/ 2010) حيث اتسمت هذه المرحله بالحرية في تحرير سعر الصرف واتجهت قيمة الجنيه نحو الانخفاض واستمر الانخفاض حيث بلغ سعر صرف الجنيه المصري 6.16 جنيه / دولار في بداية عام 2004 وان كان ساد سوق الصرف استقرار نسبي ثم

تحسنت قيمة الجنيه ليبلغ 5.70 جنيها للدولار في يونيو 2006[1], وبعد ثوره يناير 2011, شهدنا انخفاض في قيمة الجنيه ليصل الى 6.12 في ديسمبر 2012 مقابل 5.79 في يناير 2011 وفي محاوله السلطات النقدية وقف الخسائر الهائلة في الاحتياطات اعلن البنك المركزي في ديسمبر 2012 اعتماد نظام جديد في تنظيم سوق الصرف فيما يتعلق بتمويل الواردات عن طريق (مزاد اسبوعي) ونتج عن ذلك انخفاض سعر الصرف الرسمي امام الدولار الى ان وصل 8.8 جنيه / دولار في اكتوبر 2016 كما ظهرت ازمه النقد الاجنبي والسوق السوداء والعوده من جديد الى نظام سعر الصرف الثنائي وذلك حتى نوفمبر 2016, حيث ثم اعلان سياسة تحرير سعر الصرف وبداية مرحلة جديده من مراحل الاصلاح الاقتصادي ورغم تعرض قيمة الجنيه المصري للعديد من الانخفاضات خلال فترة الدراسة بفعل عوامل خارجية, وسياسات التعويم او غير ذلك الا أنني استطيع القول أن تأثير ذلك الانخفاض في قيمة الجنيه المصري لم يؤثر تأثيراً جوهرياً على خفض الواردات.

**3-2-2: الاحتياطات الدولية:**

توضح بيانات الجدول رقم (4) تطور صافي الاحتياطيات الدولية خلال الفترة حيث بلغ رصيد الاحتياطات الدولة عام 1999/1998 14.48 مليار دولار وشهدت الفترة ارتفاعاً ملموساً خلال فترة 2010/2004 حيث تضاعف رصيد الاحتياطيات منذ بداية فترة الدراسة وبلغ ذروته عام 2010/2009 حيث بلغ 35.2 مليار دولار, وخلال فترة زيادة رصيد الاحتياطيات الدولية استخدم البنك المركزي المصري أدوات السياسة النقدية لامتصاص السيولة الزائدة في الجهاز المصرفي, وكذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة والمتمثلة في العملية العكسية لأعاده شراء اذون الخزانة, واختلفت الموافقات الخاصة بتدبير العملة الأجنبية للواردات خلال الفترة حسب اهمية السلع سواء اساسية او كماليه وحسب الرصيد من الاحتياطيات الدولية وغيرها من متغيرات اقتصادية تؤثر في السياسة النقدية ومخرجاتها ونتيجة لإحداث ثوره يناير 2011, تأثر الاحتياطي الدولي سلباً حيث شهدت سلسلة من الانخفاضات الى ان وصل الى 9.01 مليار دولار في

(1)Chalwash, T (2010) Anin Flation Targeting Regime In Egypt: A Feasible Flation Modern Economicy Available From: hhD/ WWW.scipp.org/ ***Joumal Published*** 2010.

2016/2015 وترتب على ذلك اتخاذ البنك المركزي مجموعه من الاجراءات للحد من الواردات جميعها خاصة بتدبير العملة الأجنبية وبأسلوب السداد او حتى بالإيداع للعملة الأجنبية وتحديد حد اقصي للإيداع اليومي والشهري وغيره من اجراءات بهدف السيطرة على استنزاف الاحتياطي الدولي.

ومن ناحية أخرى نجد أن عدد شهور من الواردات التي يغطيها رصيد الاحتياطات كأن في الحدود الامنه خلال فترة الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (4) فوفقا للنسبة التي تعتبرها المؤسسات الدولية في الحدود الامنه وقدرها 6 شهور من الواردات والتي يجب ان يتوافر لها الرصيد اللازم من الاحتياطات, نجد أنه تم المحافظة على تلك النسبة خلال الفترة فيما عدا السنوات من 2011 حتى 2014 والتي لم يكن رصيد الاحتياطات كافيا سوي لتغطية 3.1, 3.1, 3.3, 3.9 شهرا على الترتيب, وبصفه عامة فقد ركزت السياسة النقدية على اتباع سياسه نقدية توسعيه معتمده على اليات السوق, حيث قام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحه للتأثير على قيمة النقود التي في التداول لعلاج الخلل بين الطلب والعرض الكلي لضمان استقرار الاسعار وكما تدخل بآليات عديدة سواء في منح الائتمان او تعليمات ادارية مباشرة للبنوك او سياسات سعر الصرف بهدف التأثير على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات), الا ان تأثير هذه السياسات يبدو ضعيفاً لانه يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجي ومرونات الطلب السعرية والدخلية على المنتجات المحليه محل التصدير او الاستيراد وفي الحقيقة ان ضعف تأثير السياسة النقدية على اداء قطاع الورادات يعد أمرا متوقعًا لان المشكلة الحقيقية لا تعود الى عوامل نقدية بقدر ما تعود الى عوامل هيكلية ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو ضعف أثر تحرير سعر الصرف (خفض الجنيه المصري بالنسبة للدولار) سواء على زيادة حجم الصادرات او خفض حجم الواردات حيث ان طلب السوق المصري على الواردات غير مرن لاسباب متعدده من اهمها ان الواردات المصرية اما انها من الضروريات للاستهلاك والانتاج أو أنها من الكماليات التي يطلبها ذو الدخول المرتفعه الذين لا يستجيب طلبهم كثيرا لارتفاع الاسعار.

ومن خلال عرض هيكل التطور النسبي للواردات السلعية خلال الفترة نلاحظ ان الواردات من السلع الوسيطه احتلت الصداره خلال الفترة من حيث الاهمية النسبية وشكلت مع السلع الرأسمالية الجزء الاكبر من الواردات المصرية وهذا يشير الى الضعف في هيكل البنيان الصناعي والى اخفاق التجربة المصرية في تطبيق استراتيجية الاحلال محل الواردات في حين تدلنا بيانات الجدول رقم (3) عن تطور في قيم الواردات من السلع الاستهلاكية خلال فترة الدراسة بشكل متسارع وفي تقديريي ان ذلك قد يرجع لاثر الدخل, حيث تواكبت معدلات النمو المرتفعه من الواردات الاستهلاكية مع زيادة معدلات النمو خلال الفترة فحققت الواردات الاستهلاكية أعلى معدلات لها خلال الفترة 2008/2007 بمعدلات 49.6%, 61.3% على التوالي وهي ذات الفترة التي شهرت اعلي معدلات النمو7.09%, 7.16%, للاعوام 2007/ 2008 على التوالي وقد ترجع الزياده في الواردات الاستهلاكية بفعل الزيادة السكانية, والاختلال الهيكلي بين الانتاج والاستهلاك والذي يرجع الى ضعف الجهاز الانتاجي على الوفاء باشباع الطلب الاستهلاكي المتزايد وان كانت الفترة ما بعد ثورة يناير 2011 قد شهدت تذبذب في معدلات نمو الواردات الاستهلاكية وذلك قد يرجع الى عدم الاستقرار او نقص الموارد الاجنبيه وسياسات سعر الصرف وزيادة التكاليف نتيجة لظهور السوق السوداء وعدم قدره البنك المركزي على تمويل كامل الواردات, في حين لم يشهد التوزيع النسبي بين السلع المعمره وغير المعمرة اختلافاً يذكر, حيث ظل متوسط النسبة في حدود 75% للسلعة غير المعمرة مقابل 25% تقريباً للسلع المعمره خلال الفترة وان كان معدلات النمو لكلا منهما قد شهدت اختلافاً وتذبذباً خلال الفترة متأثره بعوامل عديده اهمها معدلات المرونه ومستوى الدخل والبدائل المحلية ومعدل السيوله والقوة الشرائية ومدى الثقة في العملة الوطنية كمخزن للثروة, معدل التضخم وغير ذلك.

## 4- النموذج المستخدم:

### 4-1: اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (Stationarity Test)

اشارت العديد من الدراسات الاقتصادية التي اعتمدت على استخدام اسلوب النماذج او الاسلوب الاحصائي الى ان السلاسل الزمنية لكثير من المتغيرات الاقتصادية تتصف بعدم السكون أو عدم الاستقرار مما يؤدي الى ما يسمى بالانحدار الزائف **(Spurious Regression)**

الامر الذي قد يؤدي الى الوصول الى نتائج مضللة لذلك يتعين علينا قبل البدء في تقدير النموذج اجراء بعض الاختبارات للوصول الى نتائج افضل ومن تلك الاختيارات اختيار ديكي فوللر الموسع (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP) بالاضافة الى اختبار انكسار السلاسل الزمنية (Break Point Test).

وسوف أستعين في هذه الدراسة باختبار (Augmented Dickey–Fuller test) والذي عرف عام 1979, ويستخدم للتأكد من استقرار البواقي, او درجة استقرار او سكون بيانات السلسلة الزمنية.

**4–2: اختبار التكامل المشترك (Co–Integration test)**

ويعد عند الكثير من الاقتصاديين احد اهم الاساليب المستخدمة في القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية وخاصة اذا كان يتم تحليل العلاقة بين متغيرين, اما في حاله وجود اكثر من متغيرين فيتم استخدام اختبار جوهانسين (Johansen 1991) [1]

ويتيح اختبار التكامل المشترك امكانية اختبار العلاقة بين المتغيرات في الاجلين القصير والطويل ويتم اختبار فرضية التكامل المشترك من خلال اتباع منهجية (Engle Grunger) [2].

**4–3: اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء (البواقي) Autocorrelation**

يمكن تعريف البواقي بأنها القيم المقدرة لعنصر الخطأ , وتستخدم العديد من الاختبارات لاكتشاف وجود الارتباط الذاتي بين قيم عنصر الخطأ العشوائي ومن بين هذه الاختبارات.

اختيار ديربين واتسون (Darbin– Watson) [3]

ويكشف هذا الاختبار وجود الارتباط الذاتي بين عنصر الخطأ العشوائي من الدرجة الاولي, اي عندما يكون هناك ارتباط بين البواقي (T) والمقدره (T1) واذا وقعت القيمة الاحصائية بين القيم

(1) G. Malik, A, Chowclhury, "in flation and Ecomnic Growh: Eviden from four south Asian Countries", (Asia-pacific Deveploment Journal, Vol 8, Na 1, 2001).

(2) قدم هذا الاسلوب في البداية من قبل Granger في 1981 ثم بعد ذلك Engle& cranger في عام 1987 وانتقل ذلك الاهتمام الى الاقتصاديين العرب في اوائل التسعينيات من القرن الماضي, الا ان الحداثة النسبية لهذا الموضوع انعكست في صورة عدم الاتفاق على ترجمه عربية لهذا المفهوم فنجد ترجمات مختلفة لكلمة Co-integration منها التكامل المشترك (السقا 1996) والتكامل المتناظر (عبد الخالق, مجموعة محاضرات).

(3) Amna. Awacl, Fatinmah M Mrshad, "The Impact of Retroleum Prices on Vegetable oils phices: Evidence from Cantegration test", Cmalaysia working Puper, university Malaysia sahah (2008).

الحرجة المستخرجة من جدول ديربين– واتسون فانه يتم قبول الفرض العدمي عند مستوى معنوية 5% اي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

**4–4: اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة (serial correlation)**

فقد تعاني المتغيرات المستقلة بالنموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي (Multi Collinearity) وفي حالة وجود مثل هذا الارتباط بدرجة عالية بين متغيرين او اكثر فان ذلك قد يؤدي الى الاخلال بأحد اهم شروط تطبيق طريقة المربعات الصغري الاعتيادية (OLS).

## 5-تقدير دالة النموذج ومصادر الحصول على بيانات المتغيرات:

**5–1:** تعتمد الدراسة على اربعة متغيرات مستقلة تمثل اهم محددات الطلب على الواردات الاستهلاكية وهي الناتج المحلي الاجمالي, وسعر الصرف الحقيقي, والاحتياطيات الدولية, والسيولة المحلية. وسوف يتم قياس اثر تلك المتغيرات على مستويين ***المستوى الاول: التجميعي***" قياس اثر هذه المتغيرات على اداء الاجمالي للواردات الاستهلاكية في مصر خلال فترة الدراسة الممتدة من 1998– 2016.

***المستوى الثاني: التفصيلي***": قياس اثر هذه المتغيرات على حجم الطلب لمجموعة مختاره من اهم السلع المعمره (تلفزيونات واجهزة وشاشات الكمبيوتر, سيارات ركوب اشخاص) ومجموعه من اهم السلع غير المعمره (البان ومنتجاتها, منتجات صيدليه, ملابس جاهزة, سكر مكرر) خلال نفس فترة الدراسة.

اما بالنسبة للشكل الرياضي لدالة الطلب على الواردات فان النظرية الاقتصادية تكتفي بالتوصف المناسب للعلاقه دون اعطاء اي مقترحات فيما يتعلق بالشكل الدالي للعلاقة او المتغيرات [1]

وسوف يتم تقدير الدوال في ضوء البيانات وفقاً للصورة اللوغاريتمية العادية على النحو التالي:

**اولا: تقدير دالة الطلب على الواردات الاستهلاكية (المستوى التجميعي):**

$$Logm= B_0+B_1 Log\ GDP+B_2\ Logm_2+B_3 LogLR+ B_4 Log\ RER + U$$

ويتمثل المتغير التابع في اجمالي الواردات من السلع الاستهلاكية بالمليار دولار اما المتغيرات المستقلة فيمكن التعبير عنها على النحو التالي:

(1) فتح الله, محمود رضا, اقتصاديات الطب على الواردات (النظرية- السياسات- منهجية البحث), دار النهضة العربية 2006 مرجع سابق.

(LGDP) ← لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي,(LR) ← لوغاريتم الاحتياطيات الدولية لوغاريتم ($LM_2$) ← السيولة المحلية, (LRER) ← لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي, U المتغير العشوائي (Resicual)

**ثانيا: تقدير دوال الطلب التفصيلية لعدد من السلع المعمرة وغير المعمرة (المختاره)**

تقدير دالة الطلب الاستهلاكية (سيارات الركوب).

$$LM_1 = Bo + B_1 \log GDP + B_2 \log M_2 + B_3 \log LR + B_4 \log RER + U$$

تقدير دالة الطلب الاستهلاكي (تلفزيونات وغيرها)

$$LM_2 = B_0 + B_1 \log GDP + B_2 \log M_2 + B_3 \log LR + B_4 \log RER + U$$

تقدير دالة الطب الاستهلاكي (البان ومنتجاتها)

$$LM_3 = B_0 + B_1 \log GDP + B_2 \log M_2 + B_3 \log LR + B_4 \log RER + U$$

تقدير دالة الطلب الاستهلاكي (منتجات صيدلية)

$$LM_4 = B_0 + B_1 \log GDP + B_2 \log M_2 + B_3 \log LR + B_4 \log RER + U$$

تقدير دالة الطلب الاستهلاكي (ملابس جاهزة)

$$LM_5 = B_0 + B_1 \log GDP + B_2 \log M_2 + B_3 \log LR + B_4 \log RER + U$$

تقدير دالة الطلب الاستهلاكي (سكر مكرر)

$$LM_6 = B_0 + B_1 \log GDP + B_2 \log M_2 + B_3 \log LR + B_4 \log RER + U$$

**2-5: مصادر بيانات المتغيرات:**

المتغيرات التابعة: حجم الورادات الاستهلاكية الإجمالى والواردات الاستهلاكية على المستوى التفصيلى أو السلعى (السلع المعمرة وغير المعمرة) ← التقارير الشهرية والسنوية النبك المركزي المصري جميع الاعداد من 1998- 2016.

المتغيرات المستقلة: الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ← التقارير الشهرية السنوية البنك المركزي المصري جميع الاعداد خلال مدة الدراسة.

سعر الصرف الحقيقي: (RER) ← I.M.F, Financial statistics,Book year

السيولة المحلية (M2) ← تقارير البنك المركزي المصري جميع الاعداد لفترة الدراسة, قاعدة بيانات البنك الدولي.

الاحتياطيات الدولية (R) ⟵ قاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, البنك المركزي المصري.

## 6- أختبارات جودة النموذج ونتائج التقدير الأحصائى[1]:

### 6-1: اختبار درجة استقرار او سكون بيانات السلاسل الزمنية:

لغرض إستخدام تحليل نموذج التكامل المشترك شرط ضرورى أن تكون السلاسل متحركة، بمعنى عدم سكون هذه السلاسل. وعند قياس اختبار unit root (جذر الوحدة) للسلاسل المستخدمة فى التوزيع التجميعى, وجد أن جميعها كانت ساكنة (مستقرة) عند Level وهو ما يوضحة الجدول التالى:

**جدول رقم (5) نتائج إختبار جذور الوحدة للسلاسل المستخدمة (النموذج التجميعى)**

**Augmented Dickey- Fuller test statistic**

| Varible | t. statistic | Prob. |
|---|---|---|
| LOG_LM | -6.009061 | 0.0000 |
| LOG_GDP | -6.101936 | 0.0000 |
| LOG_M2 | -3.979082 | 0.0030 |
| LOG_LR | -6.238924 | 0.0000 |
| LOG_RER | -5.829233 | 0.0000 |

المصدر: تم إعداد الجدول بواسطة الباحث مستخلص من نتائج unit root باستخدام Augmented Dickey-fuller لكافة السلاسل المستخدمة فى التوزيع التجميعى.

وتشير بيانات الجدول رقم (5) كما يوضح الشكل رقم (1) على أن جميع السلاسل ساكنه بدون نقطة قطع واتجاة زمنى عند مستوى معنوية 0.05%.

(1) جميع الاختبارات والمشاهدات والنتائج تم التوصل إليها بالتعاون مع معهد الدراسات والبحوث الإحصائية، مركز الدراسات والاستشارات الإحصائية القياسية ، جامعة القاهرة.

**شكل رقم (1): رسم بياني للسلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج التجميعي**

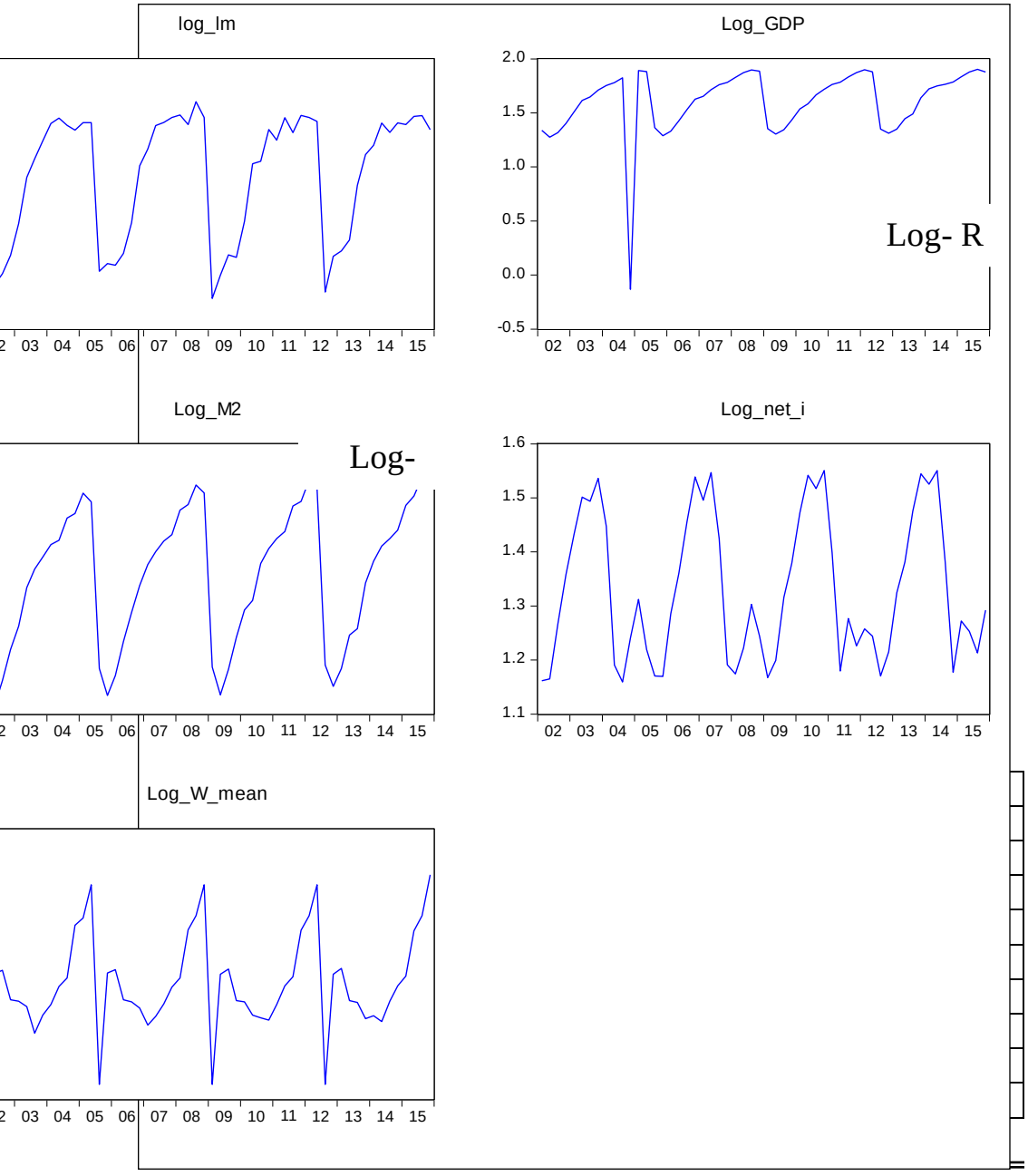

**جدول رقم (6): وصف متغيرات الدراسة**

| | LM | M2 | GDP | RER | LR |
|---|---|---|---|---|---|
| **Mean** | 0.281394 | 1.604588 | 2.15026 | 1.331570 | 0.777855 |
| Median | 0.425993 | 1.688647 | 2.201232 | 1.297443 | 0.767470 |
| Maximum | 0.610128 | 1.903511 | 2.413545 | 1.550644 | 0.899273 |
| Minimum | -0.264401 | -0.131888 | 1.819487 | 1.159146 | 0.666518 |
| **Std. Dev**. | 0.283190 | 0.315756 | 0.182046 | 0.135259 | 0.054347 |
| Skewness | -0.626728 | -3.023094 | -0.335997 | 0.331953 | 0.245581 |
| Kurtosis | 1.719423 | 17.24292 | 1.746197 | 1.648023 | 3.168214 |
| | | | | | |
| Jarque-Bera | 7.492404 | 558.6400 | 4.721725 | 5.293431 | 0.628920 |
| Probability | 0.023607 | 0.000000 | 0.094339 | 0.070884 | 0.730183 |
| | | | | | |
| Observations | 56 | 56 | 56 | 56 | 56 |

**6-2: مخرجات نموذج الانحدار المتعدد باستخدام طريقة (OLS)**

**جدول رقم (7): مخرجات نموذج الانحدار المتعدد (النموذج التجميعى)**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| LOG_GDP | 0.015028 | 0.040796 | 0.368372 | 0.7141 |
| LOG_M2 | 1.499006 | 0.083542 | 17.94310 | 0.0000 |
| LOG_LR | 0.261685 | 0.084280 | 3.104954 | 0.0031 |
| RER | -0.216181 | 0.251323 | -0.860175 | 0.3937 |
| C | -3.156409 | 0.218848 | -14.42285 | 0.0000 |
| | | | | |
| R-squared | 0.929638 | Mean dependent var | | 0.281394 |
| Adjusted R-squared | 0.924120 | S.D. dependent var | | 0.283190 |
| S.E. of regression | 0.078009 | Akaike info criterion | | -2.178950 |
| Sum squared resid | 0.310352 | Schwarz criterion | | -1.998115 |
| Log likelihood | 66.01060 | Hannan-Quinn criter. | | -2.108841 |
| F-statistic | 168.4566 | Durbin-Watson stat | | 1.722774 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

وتظهر بيانات الجدول رقم (7) ان القدرة التفسيرية للنموذج 92% وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر 92% من المتغير الذي يطرأ على حجم الواردات الاستهلاكية, كما يتضح من الجدول ايضا ان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة 168.4566 وهي دالة عند

مستوي معنوية 1%, كما تدلنا مخرجات النموذج على القوة التأثيرية لكل من السيولة محلية والاحتياطيات الدولية وان جميعها مؤثرة او دالة عند مستوي دلالة 0.05 فيما عدا G.D.P حيث بلغ 0.7141, والـ ERE 0.39 وهما اكبر من 0.05 عند مستوى الدلالة لذا يصبح قوتهم التأثيرية ضعيفة على المتغير التابع من ناحية اخرى فان معدل مرونة التغير في حجم واردات السلع الاستهلاكية بالنسبة للتغير في السيولة المحلية كان اعلي من باقي المتغيرات وهو ما يفسر الزيادة في حجم الطلب على الواردات الاستهلاكية بزيادة نسبة السيولة المحلية المتاحة حيث بلغ معدل مرونة السيولة المحلية 1.499, بمعني انه عندما تتغير السيولة المحلية بمقدار وحدة واحدة تتغير حجم الواردات الاستهلاكية بمقدار 1.49. يليها الاحتياطيات الدولية. في حين حقق GDP اقل معدلات المرونة بالنسبة للتأثير على حجم الواردات من السلع الاستهلاكية.

**شكل رقم (2) توزيع البواقي**

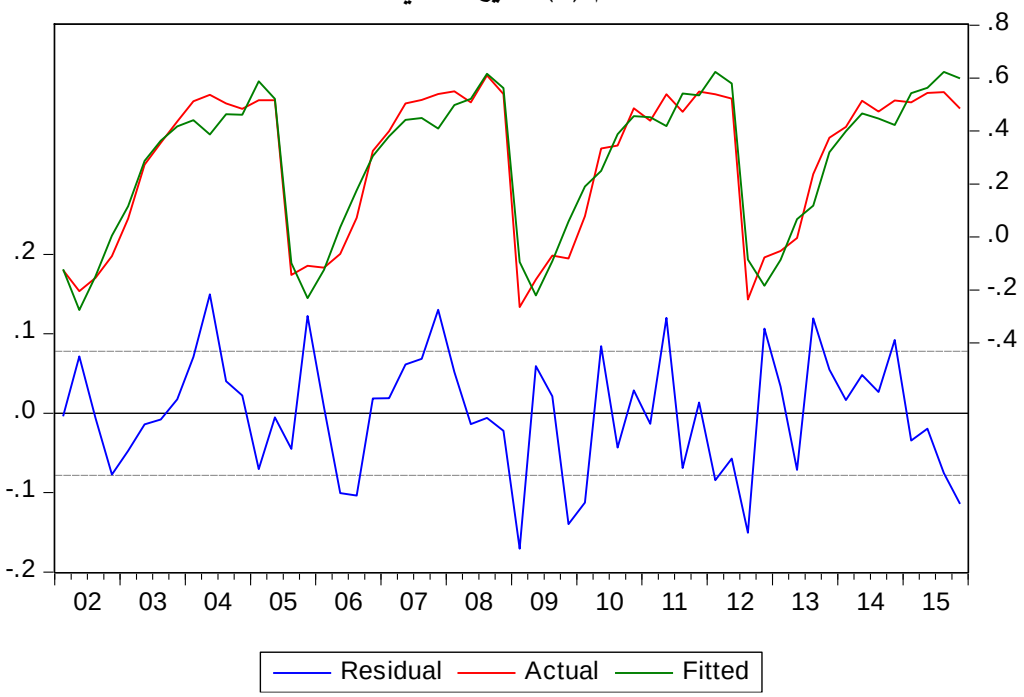


ويوضح الشكل السابق مدى التقارب بين القيمة المتوقعة والقيمة المقدرة والفرق بينهما الذي يظهره توزيع البواقي.

ولقياس جودة هذا النموذج كان لابد من استخدام مجموعة من الاختبارات وذلك للحكم على جودة هذا النموذج.

## 6-3:اختبارات جودة النموذج:

### 6-3-1: اخطاء النموذج يتبع التوزيع الطبيعي:

وهو ما يظهره اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (8): Jarque-Bera test للتوزيع الطبيعي (النموذج التجميعى)**

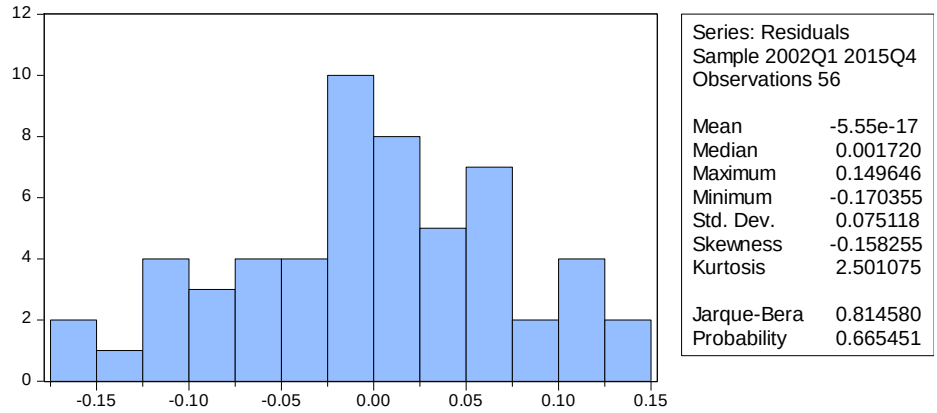


واظهرت قيمته بانها غير دالة عند مستوى دلالة 0.05% وهذا يعني ان اخطاء هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

### 6-3-2 اختبار Serial correlation test

**جدول رقم (9): Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.406017 | Prob. F(2,49) | 0.6685 |
| Obs*R-squared | 0.912910 | Prob. Chi-Square(2) | 0.6335 |

وتشير بيانات الجدول السابق على ان قيمة "F" المحسوبة بلغت 0.6685 وهي اكبر من مستوى دلالة 0.05% وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط او ازدواج خطي.

### 6-3-3: اختبار Variance Inflation Factors

**ولاختبار هل يوجد** Variance Inflation Factors بين المتغيرات والتي تقيس مدى استقلاليه المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض نجري ذلك الاختبار.

**جدول رقم (10): نتائج اختبار Variance Inflation Factors (النموذج التجميعى)**

| Variable | Coefficient Variance | Uncentered VIF | Centered VIF |
|---|---|---|---|
| LOG_GDP | 0.001664 | 40.93265 | 1.499722 |
| LOG_M2 | 0.006979 | 300.9216 | 2.090516 |
| LOG_LR | 0.007103 | 117.0732 | 1.174518 |
| LOG_RER | 0.063163 | 353.3795 | 1.686120 |
| C | 0.047894 | 440.7452 | NA |

واتضح من نتائج الاختبار السابقة ان قيمة الـ "VIF" جميعها لا تتعدي ال "10" حيث تراوحت بين 1.17 الى 2.09 وبالتالي لا توجد مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

### 6-4: نتائج اختبار النماذج التفصيلية

### 6-4-1: تقدير نموذج الطلب على الواردات من سيارات ركوب الاشخاص $LM_1$.

**جدول رقم (11): Augmented Dickey-Fuller test statistic للنموذج التفصيلي ($LM_1$)**

| | | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -3.769771 | 0.0055 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.555023 | |
| | 5% level | | -2.915522 | |
| | 10% level | | -2.595565 | |

**جدول رقم (12) مخرجات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة الـ OLS نموذج تفصيلي $LM_1$**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOG_GDP | 0.035056 | 0.064729 | 0.541582 | 0.5905 |
| LOG_M2 | 1.604306 | 0.132553 | 12.10313 | 0.0000 |
| LOG_LR | 0.909160 | 0.133723 | 6.798812 | 0.0000 |
| LOG_RER | 0.392978 | 0.398763 | 0.985491 | 0.3290 |
| C | -2.821981 | 0.347237 | -8.126964 | 0.0000 |
| R-squared | 0.887422 | Mean dependent var | | 2.211089 |
| Adjusted R-squared | 0.878592 | S.D. dependent var | | 0.355224 |
| S.E. of regression | 0.123773 | Akaike info criterion | | -1.255690 |
| Sum squared resid | 0.781308 | Schwarz criterion | | -1.074855 |
| Log likelihood | 40.15931 | Hannan-Quinn criter. | | -1.185580 |
| F-statistic | 100.5048 | Durbin-Watson stat | | 1.962971 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

وتظهر بيانات الجدول رقم (12) ان القدرة التفسيرية للنموذج 88% وهذا يعني ان المتغيرات تفسر 88% من المتغير الذي يطرأ عل حجم الواردات الاستهلاكية من سيارات ركوب الاشخاص, كما يتضح ان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة "f" المحسوبة 100.5048 وهي دالة على مستوى معنوية 1% كما تدلنا مخرجات النموذج على القوة التأثيرية لكل من السيولة المحلية والاحتياطات الدولية على حجم الطلب من سيارات الركوب في حين ينخفض تأثير كل من التغير في سعر الصرف والتغير في الناتج المحلي الاجمالي وذلك لانخفاض مرونتهم ولقياس جودة النموذج نتبع نفس الخطوات تم اتبعها مع النموذج التجميعي.

**جدول رقم (13): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (نموذج $LM_1$)**

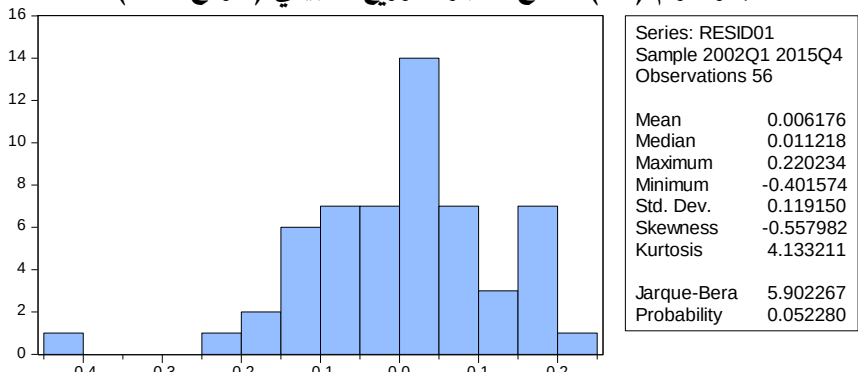


واظهرت قيمته انها غير دالة عند مستوى دلالة 0.05% وهذا يعني أن اخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (14): نتائج اختبار Variance Inflation Factors (نموذج $LM_1$)**

| Variable | Coefficient Variance | Uncentered VIF | Centered VIF |
|---|---|---|---|
| LOG_GDP | 0.004190 | 40.93265 | 1.499722 |
| LOG_M2 | 0.017570 | 300.9216 | 2.090516 |
| LOG_LR | 0.017882 | 117.0732 | 1.174518 |
| LOG_RER | 0.159012 | 353.3795 | 1.686120 |
| C | 0.120573 | 440.7452 | NA |

ويتضح من نتائج الجدول رقم (14) عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

**6-4-2: تقدير نموذج الطلب على الواردات من التلفزيونات واجزائها وشاشات الكمبيوتر $LM_2$**

**جدول رقم (15): Augmented Dickey-Fuller test statistic نموذج $LM_2$**

| | | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -6.525640 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.584743 | |
| | 5% level | | -2.928142 | |
| | 10% level | | -2.602225 | |

**جدول رقم (16): مخرجات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة الـ OLS نموذج $LM_2$**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOG_GDP | -0.038333 | 0.082593 | -0.464116 | 0.6445 |
| LOG_M2 | 2.280309 | 0.169135 | 13.48219 | 0.0000 |
| LOG_LR | -1.284712 | 0.170628 | -7.529306 | 0.0000 |
| LOG_RER | 1.657165 | 0.508814 | 3.256919 | 0.0020 |
| C | -2.959687 | 0.443067 | -6.679999 | 0.0000 |
| R-squared | 0.915976 | Mean dependent var | | 1.475841 |
| Adjusted R-squared | 0.909386 | S.D. dependent var | | 0.524654 |
| S.E. of regression | 0.157932 | Akaike info criterion | | -0.768262 |
| Sum squared resid | 1.272065 | Schwarz criterion | | -0.587427 |
| Log likelihood | 26.51132 | Hannan-Quinn criter. | | -0.698152 |
| F-statistic | 138.9932 | Durbin-Watson stat | | 2.187478 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

وتظهر بيانات الجدول رقم (17) ان القدرة التفسيرية للنموذج بلغت 90% كما ان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة 138.9932 وهي دالة عند مستوى معنوية 1% كما ان جميع المتغيرات متغيرات ذات قوة تأثيرية فيما عدا متغير الناتج المحلي الاجمالي.

**جدول رقم (17): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء (نموذج $LM_2$)**

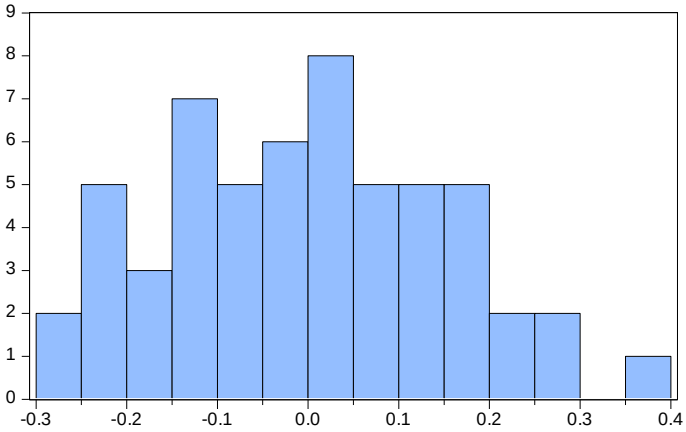


| | |
|---|---|
| Series: Residuals | |
| Sample 2002Q1 2015Q4 | |
| Observations 56 | |
| Mean | 3.50e-16 |
| Median | 1.17e-05 |
| Maximum | 0.392370 |
| Minimum | -0.276230 |
| Std. Dev. | 0.152080 |
| Skewness | 0.237617 |
| Kurtosis | 2.473952 |
| Jarque-Bera | 1.172671 |
| Probability | 0.556362 |

وظهرت قيمته انها دالة عند مستوى دلالة 5% وهذا يعني ان اخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (18): نتائج اختبار Variance Inflation Factors (نموذج $LM_2$)**

| Variable | Coefficient Variance | Uncentered VIF | Centered VIF |
|---|---|---|---|
| LOG_GDP | 0.006822 | 40.93265 | 1.499722 |
| LOG_M2 | 0.028607 | 300.9216 | 2.090516 |
| LOG_LR | 0.029114 | 117.0732 | 1.174518 |
| LOG_RER | 0.258891 | 353.3795 | 1.686120 |
| C | 0.196308 | 440.7452 | NA |

ويتضح من نتائج الجدول السابق عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة.

### 6-4-3: تقدير نموذج الطلب على الواردات من الالبان ومنتجاتها $LM_3$:

**جدول رقم (19):Augmented Dickey-Fuller test statistic للنموذج التفصيلي $LM_3$**

| | | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -7.318598 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.555023 | |
| | 5% level | | -2.915522 | |
| | 10% level | | -2.595565 | |

**جدول رقم (20): مخرجات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة الـ OLS نموذج تفصيلي $LM_3$**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOG_GDP | -0.030453 | 0.312979 | -0.097302 | 0.9229 |
| LOG_M2 | 1.296586 | 0.640924 | 2.022994 | 0.0483 |
| LOG_LR | -0.524895 | 0.646583 | -0.811798 | 0.4207 |
| LOG_RER | 1.378652 | 1.928112 | 0.715027 | 0.4779 |
| C | -1.465832 | 1.678970 | -0.873055 | 0.3867 |
| R-squared | 0.204819 | Mean dependent var | | 1.655529 |
| Adjusted R-squared | 0.142451 | S.D. dependent var | | 0.646270 |
| S.E. of regression | 0.598471 | Akaike info criterion | | 1.896168 |
| Sum squared resid | 18.26654 | Schwarz criterion | | 2.077003 |
| Log likelihood | -48.09270 | Hannan-Quinn criter. | | 1.966277 |
| F-statistic | 3.284077 | Durbin-Watson stat | | 2.398137 |
| Prob(F-statistic) | 0.018025 | | | |

وتظهر مخرجات نموذج الانحدار عدم معنوية النموذج حيث ان جميع المتغيرات ليس لها قوة تأثيرية على المتغير التابع فيما عدا متغير السيولة.

**جدول رقم (21): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (نموذج $LM_3$)**

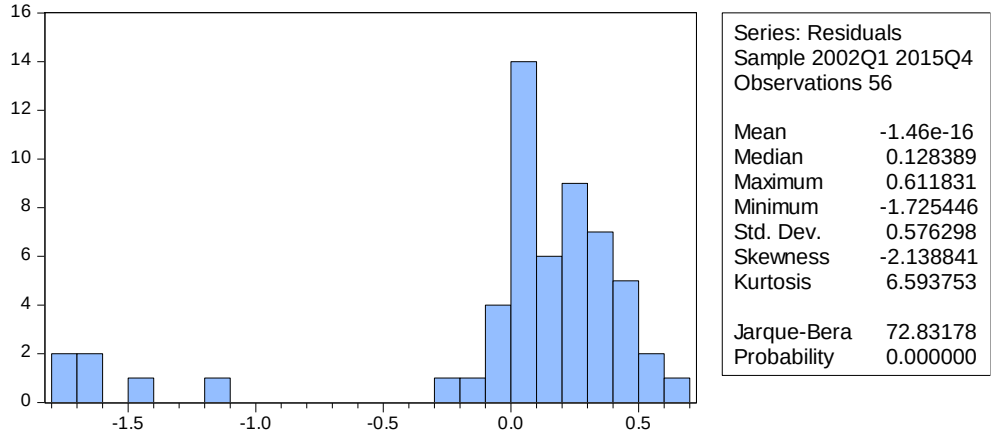


واظهرت قيمته بأنها غير دالة عند مستوى دلالة 0.05% وهذا يعني ان اخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (22): نتائج اختبار Variance Inflation Factors نموذج $LM_3$**

| | Coefficient | Uncentered | Centered |
|---|---|---|---|
| Variable | Variance | VIF | VIF |
| LOG_GDP | 0.097956 | 40.93265 | 1.499722 |
| LOG_M2 | 0.410784 | 300.9216 | 2.090516 |
| LOG_LR | 0.418070 | 117.0732 | 1.174518 |
| LOG_RER | 3.717618 | 353.3795 | 1.686120 |
| C | 2.818940 | 440.7452 | NA |

ويتضح من نتائج الجدول بعاليه عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

### 6-4-4: تقدير نموذج الطلب على الواردات من منتجات صيدلية $LM_4$

**جدول رقم (23): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic لنموذج $LM_4$**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -2.872705 | 0.0551 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.555023 | |
| | 5% level | | -2.915522 | |
| | 10% level | | -2.595565 | |

**جدول رقم (24): مخرجات نموذج انحدار متعدد بطريقة OLS نموذج تفصيلي $LM_4$**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOG_GDP | 0.034253 | 0.037822 | 0.905626 | 0.3694 |
| LOG_M2 | 1.504447 | 0.077453 | 19.42409 | 0.0000 |
| LOG_LR | 0.209357 | 0.078136 | 2.679376 | 0.0099 |
| LOG_RER | -0.050061 | 0.233003 | -0.214849 | 0.8307 |
| C | -1.018171 | 0.202895 | -5.018207 | 0.0000 |
| R-squared | 0.942111 | Mean dependent var | | 2.521754 |
| Adjusted R-squared | 0.937571 | S.D. dependent var | | 0.289454 |
| S.E. of regression | 0.072322 | Akaike info criterion | | -2.330322 |
| Sum squared resid | 0.266757 | Schwarz criterion | | -2.149487 |
| Log likelihood | 70.24902 | Hannan-Quinn criter. | | -2.260213 |
| F-statistic | 207.5003 | Durbin-Watson stat | | 2.039164 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

وتظهر البيانات بالجدول السابق مدى القوة التفسيرية للنموذج والتي بلغت 94% وكما ان النموذج معنوي حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة 207.5003 كما تدلنا البيانات بالنموذج على القوة التأثيرية لمتغير السيولة والاحتياطيات على حجم الطلب من الواردات لمنتجات الصيدلية في ظل عدم تأثير كل من الناتج المحلي الاجمالي واسعار الصرف على المتغير التابع.

**جدول رقم (25): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج $LM_4$**

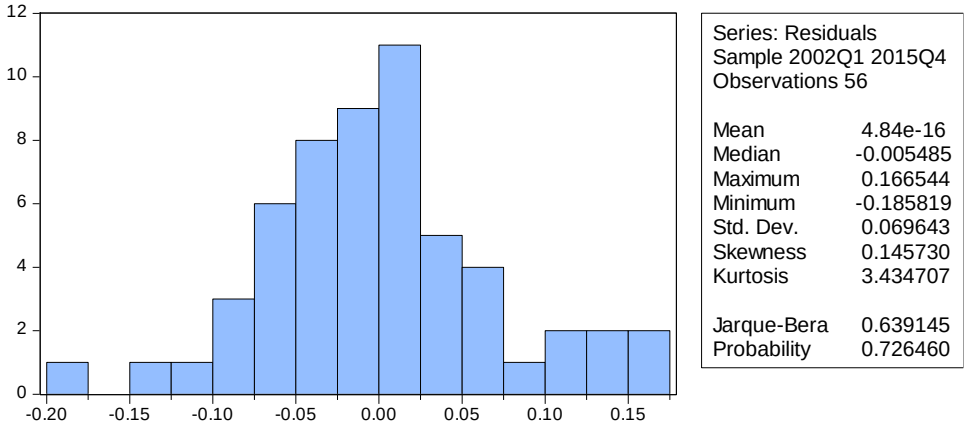


واظهرت قيمته انها غير دالة عند مستوي دلالة 0.05% وهذا يعني ان اخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (26): نتائج اختبار Variance Inflation Factors لنموذج $LM_4$**

| | Coefficient | Uncentered | Centered |
|---|---|---|---|
| Variable | Variance | VIF | VIF |
| LOG_GDP | 0.001431 | 40.93265 | 1.499722 |
| LOG_M2 | 0.005999 | 300.9216 | 2.090516 |
| LOG_LR | 0.006105 | 117.0732 | 1.174518 |
| LOG_RER | 0.054290 | 353.3795 | 1.686120 |
| C | 0.041167 | 440.7452 | NA |

ويتضح من بيانات الجدول السابق عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض.

**6-4-5: تقدير نموذج الطلب على الواردات من الملابس الجاهزه $ML_5$**

**جدول رقم (27): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic لنموذج $LM_5$**

| | | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -6.785087 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.577723 | |
| | 5% level | | -2.925169 | |
| | 10% level | | -2.600658 | |

**جدول رقم (28): مخرجات نموذج انحدار متعدد بطريقة OLS نموذج تفصيلي $LM_5$**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| LOG_GDP | -0.047033 | 0.081683 | -0.575800 | 0.5673 |
| LOG_M2 | 2.106784 | 0.167272 | 12.59498 | 0.0000 |
| LOG_LR | 0.553852 | 0.168749 | 3.282111 | 0.0019 |
| LOG_RER | -0.577430 | 0.503209 | -1.147497 | 0.2565 |
| C | -2.722243 | 0.438186 | -6.212527 | 0.0000 |
| R-squared | 0.858338 | Mean dependent var | | 2.035011 |
| Adjusted R-squared | 0.847227 | S.D. dependent var | | 0.399609 |
| S.E. of regression | 0.156192 | Akaike info criterion | | -0.790416 |
| Sum squared resid | 1.244193 | Schwarz criterion | | -0.609581 |
| Log likelihood | 27.13164 | Hannan-Quinn criter. | | -0.720306 |
| F-statistic | 77.25272 | Durbin-Watson stat | | 1.229213 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

ومن بيانات الجدول السابق نلاحظ ان القوة التفسيرية للنموذج 85% وان نموذج معنوي حيث بلغت قيمة "F" المحسوبة 77.25272 وهي دالة عند مستوى معنوية 1% ولم تختلف نتائج النموذج عن باقي النماذج الاخرى من حيث تأثير كلا من السيولة المحلية والاحتياطيات الدولية على حجم الطلب من الملابس الجاهزة.

**جدول رقم (29): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للاخطاء لنموذج $LM_5$**

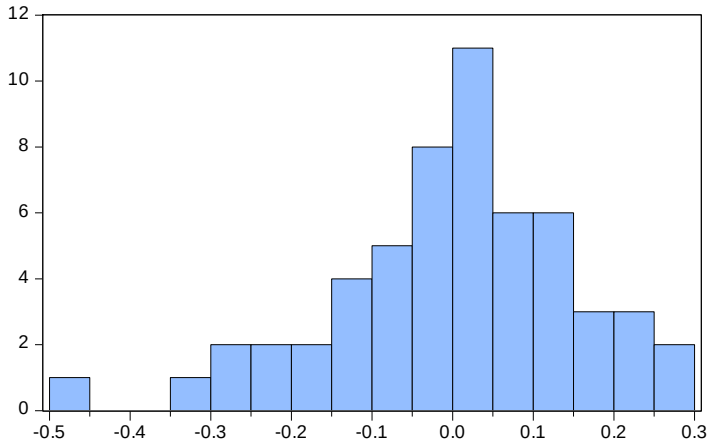


Series: Residuals
Sample 2002Q1 2015Q4
Observations 56

| | |
|---|---|
| Mean | 5.15e-17 |
| Median | 0.014780 |
| Maximum | 0.288824 |
| Minimum | -0.458562 |
| Std. Dev. | 0.150405 |
| Skewness | -0.605084 |
| Kurtosis | 3.581716 |
| Jarque-Bera | 4.206772 |
| Probability | 0.122042 |

واظهرت قيمته انها غير دالة عند مستوى دلالة 0.05% وهذا يعني ان اخطاء النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

**جدول رقم (30): نتائج اختبار Variance Inflation Factors لنموذج $LM_5$**

| | Coefficient | Uncentered | Centered |
|---|---|---|---|
| Variable | Variance | VIF | VIF |
| LOG_GDP | 0.006672 | 40.93265 | 1.499722 |
| LOG_M2 | 0.027980 | 300.9216 | 2.090516 |
| LOG_LR | 0.028476 | 117.0732 | 1.174518 |
| LOG_RER | 0.253219 | 353.3795 | 1.686120 |
| C | 0.192007 | 440.7452 | NA |

تظهر بيانات الجدول السابق عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتغيرات المستقلة بعضها البعض.

### 6-4-6: تقدير نموذج الطلب على الواردات من السكر ومصنوعاته $LM_6$

**جدول رقم (31): نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic لنموذج $LM_6$**

| | | | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| Augmented Dickey-Fuller test statistic | | | -6.559134 | 0.0000 |
| Test critical values: | 1% level | | -3.560019 | |
| | 5% level | | -2.917650 | |
| | 10% level | | -2.596689 | |
| *MacKinnon (1996) one-sided p-values. | | | | |

**جدول رقم (32): مخرجات نموذج الانحدار المتعدد بطريقة OLS نموذج تفصيلي $LM_6$**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| | | | | |
| | | | | |
| LOG_GDP | -0.060942 | 0.279290 | -0.218202 | 0.8282 |
| LOG_M2 | 0.039465 | 0.574870 | 0.068650 | 0.9455 |
| LOG_LR | -0.442755 | 0.578188 | -0.765763 | 0.4474 |
| LOG_RER | 0.978246 | 1.722259 | 0.568002 | 0.5726 |
| C | 0.779441 | 1.498466 | 0.520159 | 0.6052 |
| R-squared | 0.032734 | Mean dependent var | | 0.938787 |
| Adjusted R-squared | -0.044648 | S.D. dependent var | | 0.522496 |
| S.E. of regression | 0.534032 | Akaike info criterion | | 1.669788 |
| Sum squared resid | 14.25953 | Schwarz criterion | | 1.852273 |
| Log likelihood | -40.91916 | Hannan-Quinn criter. | | 1.740356 |
| F-statistic | 0.423017 | Durbin-Watson stat | | 1.771153 |
| Prob(F-statistic) | 0.791275 | | | |

تظهر بيانات الجدول السابق ان النموذج غير معنوي وعدم تأثير جميع المتغيرات المستقلة على حجم الطلب من السكر حيث بلغت "F" المحسوبة 0.423017 وجميع معاملات المرونة لكافة متغيرات النموذج اكبر من 0.05% وبالتالي لا تمارس المتغيرات المستقلة اي تأثير على المتغير التابع.

**النتائج والتوصيات:**

- اخفقت السياسة النقدية والمالية والتجارية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي معاً فيما يتعلق بسياسة ادارة الواردات وذلك لتعارض الاهداف من ناحية, وعدم وضوح الرؤية

فيما يتعلق بسياسة ادارة الصادرات الواردات من ناحية اخرى. وانعكست السياسة التوسعية للحكومة وزيادة السيولة المحلية والاحتياطيات الدولية, بالاضافة الى التخفيضات الجمركية في اطار متطلبات منظمة التجارة العالمية على زيادة فاتورة الواردات بخاصة السلع الاستهلاكية في ظل عجز هيكل الانتاج المحلي عن تلبية احتياجات الطلب المحلي.

- رغم استخدام اليه تحرير سعر الصرف في اطار تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي وتوجهات صندوق النقد الدولي وذلك للتأثير على معالجة الاختلالات الهيكلية بين الصادرات والواردات. الا ان النتائج لم تتفق مع ما استقرت عليه النظرية الاقتصادية بسبب ضعف مرونة الطلب المحلي على الواردات بالنسبة لتقلبات اسعارها النسبية. ولذا لم تجدي سياسات تخفيض فيه الجنيه المصري امام العملات الاجنبية في خفض فاتورة الواردات الاستهلاكية.
- الاستراتيجية الصناعية الحالية ومنها سياسة الاحلال المحلي للواردات لم تنجح في خفض حجم الواردات وان كان حدث تغير في الاهمية والترتيب بين المجموعات السلعية لكن تظل السلع الاساسية واهمها السلع الغذائية والادوية وقطع غيار السيارات بتمثل اهمية كبيرة وضرورية في هيكل الواردات من السلع الاستهلاكية, ولن تجدي سياسة الحماية والاجراءات التقييدية في العملية الاستيرادية من التأثير على حجم الواردات لتلك السلع نظرا لضعف درجة المرونة لتلك السلع وعدم وجود بدائل محلية وبالتالي فإن الحماية الحقيقية هي في زيادة القدرة التنافسية للمنتج المحلي وزيادة الانتاج والمعروض باستخدام سياسات تحفيزية من خلال رؤية واضحة.
- ضرورة تبني استراتيجية تنموية مناسبة تضع مصالح الاجيال القادمة في الاعتبار, وان يكون اصلاح الميزان التجاري وميزان المدفوعات ليس من منظور نقدي فحسب ولكن من منظور نقدي وعيني على اساس من الميزه النسبية والتنافسية معتمداً على رفع مستوى الامكانيات الانتاجية واصلاح الجانب الهيكلي وبناء هيكل انتاجي متناسق مع الاحتياجات والسوق والموارد المتاحة في اطار تنظيمي وتشريعي قابل للمحاسبة والتنفيذ والتطوير, مع التأكيد على اهمية دور التخطيط خلال المرحلة المقبلة لاحداث التحول الهيكلي وتطوير النموذج التخطيط ليصبح اكثر فاعلية في اطار استراتيجية للتنمية المستدامة.

**المراجع:**

**أولاً: المراجع العربية:**


- العقيلي, إجلال راتب: "الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على بعض مكونات ميزان المدفوعات", ***المجلة المصرية للتنمية والتخطيط, معهد التخطيط القومي***, المجلد (1) العدد 201, 1993.

- أمين, رفقي محمد: السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية في جمهورية مصر العربية (دراسة قياسية تحليلية), ***رسالة دكتوراه غير منشوره, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية***, القاهرة, 1996

- البنك المركزي المصري, "اداء الواردات والسياسات المؤثرة فيه خلال الفترة 82/81-92/91 ***المجله الاقتصادية***, ***المجلد الثاني والثلاثون, العدد الرابع,*** 1992.

- حلمي, امينه: "اثر تحرير التجارة على الايرادات الحكومية في مصر", ***المركز المصري للدراسات الاقتصادية***, ***ورقه عمل*** رقم (101), ابريل 2005.

- العقيلى, اجلال راتب: "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال ادارة الصادرات والواردات" ***معهد التخطيط القومي***, ***سلسلة قضايا التخطيط والتنمية*** رقم (230), اكتوبر 2011

- الطوخي, محمد منير."الطلب على الواردات في مصر (1967-1996)" , ***المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة واداره الاعمال, جامعة حلوان, العدد الثاني***, 1996.

- عبد السلام, فاديه محمد: "الاثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبي على الواردات المصرية", ***مذكرة داخلية***, ***معهد التخطيط القومي***, القاهرة, 1993.

- عبد المولى, السيد: ***التشريعات الاقتصادية***, ***دار النهضة العربية***, القاهرة, 1992

- عبد المولى, السيد: ***الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية (اشارة خاصة لمصر) دار النهضة العربية*** 2003

- فتح الله, محمود رضا, ***"اقتصاديات الطلب على الواردات" (النظرية- السياسات- منهجية القياس), دار النهضة العربية***, 2006

- علي, ايمان حسن:" الواردات في الدول النامية للفترة (1980- 2000)" ***المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد والتجاره الخارجية, مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة, كلية التجارة- واداره الاعمال جامعة حلوان- مايو*** 2004.

- فتح الله, محمود رضا, ***افتصاديات الطب على الواردات (النظرية- السياسات- منهجية البحث), دار النهضة العربية*** 2006.

- ***قانون رقم (300) لسنه 2004,*** التعريفه الجمركية, وزارة المالية, سبتمبر 2004

- فتح الله, محمود رضا: "اقتصاديات الطلب على الواردات "النظرية- منهجية البحث- السياسات***" , رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة***,2006

- مرسى , فؤاد , ***"اقتصاديات النقود " , (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية)***

- مظهر, سامح: "سياسات سعر الصرف واثارها على نمط الواردات المصرية خلال الفترة (2007/1982) نموذج قياسى لتقدير دالة الطلب على الواردات الوسيطة والاستهلاكية***" , رسالة دكتوراه, كلية تجاره, جامعة عين شمس***, (2010).

- ***منظمة التجارة العالمية***, جهاز مراجعة السياسات التجارية, تقرير مراجعة السياسة التجارية لمصر, 1999


**ثانياً: المراجع الأجنبية:**


- Abd Elfadil, M. A. shiha, N. Farid and M. wahba (2010) "Reducing The Deficitin The Egyption Trade Balance In Order To Contain The Effects Of The Global Economic Crisis On The Egyption Economy" I DSC ***Working Paper***, Cairo, Egypt.
- Amna. Awacl, Fatinmah M Mrshad, "The Impact of Retroleum Prices on Vegetable Oils Phices: Evidence From Cantegration Test", Cmalaysia ***Working Paper***, University Malaysia Sahah (2008).
- Burgess, DavidF (1974) "A Cost Minimization Approach to Imports 1949-1966 Aprogram for Growth, No 10, London Chapman & Hall, For ***The Department of Applied Economics*** Sity of

- Chalwash, T (2010) Anin flation Targeting Regime In Egypt: A Feasible Flation Modern Economicy Available from: hhD/ WWW.scipp.org/ ***Joumal Published*** 2010.
- Donald S. Kemp, "A Monetary View Of The Balancey Payments" (Federal Reserve Bank of ST. Louis : ***Working paper***, A pril 1975)
- G. Malik, A, Chowclhury, "In Flation and Ecomnic Growth: Eviden from Four South Asian Countries", ***(Asia-pacific Deveplomen‌t Journal***, Vol 8, Na 1, 2001).
- Grossman, Gen M. (1982): "Import Compettion from Developed and Developing Countries" ***The Review of Economics and Statistics.***
- Hernan Rincon C. "Testing The Short- and- long Run Exchange Rate Effects On Trade Balance: The Case of Colombia", (USA: University of Iiiinois of Urbana – ***Champaign, Published Paper, 1998)***
- IMF, "Assessing Reserve Adequecy-Futher Consideration", (IMF: ***IMF policy, paper***, November 2013)
- IMF, "International Reserves: IMF Advice and Country Perspective" (***IMF: Inde-Pendent Evaluation Office, Draft Issues paper faran Evaluation***. 2001)
- Kavous Ardalan, and Marist Colleg "The Monetary Approach to Balance of Payments: A Review of The Seminal long- Run Emperi cal Research" (USA: ***The A Cademy for Economics and Economic Education Working paper***, Volume 6, No: 2, 2003).
- Khan, M(1975): "The Structure and Behavior of Imports Venezuela", ***The Review of Economics and Statistics***.
- Mah, Jais (2000) "An Empirical Examination of The Disaggregated Import Deman for korea- The Case of Information Technology Products "***Journal of Asian Economics***, 11(1)
- Marc Bacchetta& Marion Jansen, "Adjsting to Trade Liberalization- ***The Role of Policy***- Institutions and TWO Discipline s". (WTo: special study, April 2003)
- Reihart, Carmen M. (1995) "Devaluation, Relative Prices,& International Trade Evidence From Developing Countries ***IMF Staff paper***, 42.

- S.M. Shafaeddin, "Trade liberalization and Economic Refrom in Developing Conutries: Structural or De-Industrialization?, (***Unctad: Discussion Paper*** No. 179, April 2005)
- Shina, Amrn, Co-integration Analysis for Egypt`s Import Demand for Food and Major Consumer Goods: ***Can Devaluation work***? عدد اكتوبر, 2012 الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع
- Tang, Tuck C (2003-c) Aygregate Import Demand Function for Eighteen (OIC) Countries: A Cointegration Analysis" ***Itum Journal of Economics and Management***, 11.
- Tang, Tuck C. (2005) "Revisiting South kirea`s Import Demand Be-havior: A Cointegration Analysis*"* ***Asian Economic Journal***.